

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

أثر ترشيد النفقات العمومية على الموازنة العامة في الجزائر
للفترة الممتدة 1995 - 2017
دراسة قياسية تحليلية

إشراف الأستاذة:
د/ زرواط فاطمة الزهراء

إعداد الطالب:
زيتوني منصور

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	ولد محمد عيسى محمود	أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	مستغانم
مناقشا	حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

إلى التي ضحت بالكثير من أجلي وكانت دوماً إلى جانبي عوناً وسنداً، إلى القلب الطاهر المليء بالحب والحنان، إلى أمي الغالية حفظها الله.

إلى روح أبي الغالية والذي ناضل طيلة حياته من أجلي ولأجل أن أصل إلى هذا اليوم رحمه الله عليه وأسكنه فسيح جنانه.

إلى إخوتي "أحمد"، "روجي"، وإلى جميع أخواتي.

إلى زوجتي وابنتي الحبيبة "نعيمه نور الهدى"

إلى كل أفراد الأخوال والأعمام

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى كل من أعرفهم ولم يذكرهم قلبي.

إلى دفعة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي.

منصور

كلمة شكر وتقدير

إن الشكر الأول والأخير لله رب العالمين الذي أتاني من العلم
والمعرفة والصحة، لإنجاز هذا العمل المتواضع، أتقدم بجزيل
الشكر إلى كل من شارك وساعد من بعيد أو من قريب في إعداد
وتسهيل مهمة إنجاز هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة
الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء التي لم تبخل علي بنصائحها
وتوجيهاتها البناءة.

كما أتفضل بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة وموظفين قسم
العلوم الاقتصادية بجامعة مستغانم وبالأخص أساتذة تخصص
اقتصاد كمي.



فهرس
المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وتقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	المقدمة العامة
06	تمهيد الفصل الأول
	الفصل الأول: النفقات العامة وآليات ترشيدها
07	المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية.
07	المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية
08	المطلب الثاني: أركان وخصائص النفقات العمومية
10	المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية
12	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية، أسبابها وضوابطها
15	المطلب الأول: الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية
16	المطلب الثاني: ضوابط النفقات العمومية
18	المبحث الثالث: ترشيد النفقات العمومية
18	المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية ودوافعه
20	المطلب الثاني: ضوابط ومتطلبات نجاح ترشيد النفقات العمومية.
24	المطلب الثالث: المجالات الأساسية لترشيد النفقات العمومية
27	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الموازنة العامة
29	تمهيد الفصل الثاني
30	المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة
30	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة
32	المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة
33	المطلب الثالث: القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة
37	المبحث الثاني: هيكل الموازنة العمومية وتبويب النفقات العامة فيها

37	المطلب الأول: هيكل الموازنة العامة للدولة
38	المطلب الثاني: تبويب نفقات التسيير في موازنة الجزائر
43	المطلب الثالث: تبويب نفقات التجهيز في موازنة الجزائر
46	المبحث الثالث: إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها
46	المطلب الأول: إعداد الموازنة العمومية
48	المطلب الثاني: اعتماد الموازنة العمومية وتنفيذها
51	المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة
54	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الدراسة القياسية والتحليلية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على رصيد الموازنة العامة	
55	تمهيد الفصل الثالث
56	المبحث الأول: التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية
56	المطلب الأول: دراسة تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر
58	المطلب الثاني: دراسة تطور نفقات التسيير
59	المطلب الثالث: دراسة تطور نفقات التجهيز
61	المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على رصيد الموازنة العامة للدولة
61	المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي
62	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي
63	المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر
74	خلاصة الفصل الثالث
76	خاتمة عامة
80	قائمة مصادر والمراجع
	ملاحق

قائمة

الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال والجداول

1 قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	قواعد الموازنة العامة	1-II
59	منحنى بياني يمثل تطور رصيد الموازنة العامة لدولة الجزائر (1995 _ 2017)	1-III
60	منحنى بياني يمثل نفقات التسيير خلال السنوات (1995 _ 2017)	2-III
60	منحنى بياني يمثل نفقات التجهيز خلال السنوات (1995 _ 2017)	3-III
71	اختبار DW	4-III
72	توضيح اختبار Jarque-Bera لتوزيع الأخطاء العشوائية	5-III
73	توضيح معامل ثايل	6-III
73	دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي	7-III

2 قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية	1-II
43	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات	2-II
56	يمثل تطور رصيد الموازنة العامة للدولة الجزائر (1995 _ 2017)	1-III
58	يمثل تطور نفقات التسيير للدولة الجزائر (1995 _ 2017)	2-III
59	يمثل تطور نفقات التجهيز للدولة الجزائر (1995 _ 2017)	3-III
62	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	4-III
64	اختبار معنوية المعالم	5-III
65	يبين الارتباط الزوجي بين المتغيرات	6-III
67	نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	7-III
69	اختبار معنوية المعالم	8-III
70	تقدير النموذج	9-III
71	يوضح اختبار وايت WHITE	10-III

مقدمة

المقدمة العامة:

تعتبر المالية العمومية ذات أهمية بالغة في حياة الدولة لأنها المحرك الأساسي لمختلف نشاطاتها وركيزة أساسية من ركائز بعث الاستقرار السياسي مما يتطلب الحذر والرشد والفعالية والشفافية عند الإيراد والإنفاق.

ومع تطور وظائف الدولة من دولة حارسة وظيفتها الحفاظ على الأمن والنظام وتحصيل وجباية الضرائب إلى دولة متدخلة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية إلى دولة تسعى إلى تحقيق الرخاء والرفاهية وتقديم أحسن الخدمات أدى إلى اتساع مجالات عملها وازدادت تدخلاتها بسبب تطور نشاطاتها، من أجل توفير الطلبات المتزايدة للمجتمع بما يصاحبه من تحقيق تنمية شاملة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتوفير قسط كبير من العدالة والرخاء الاجتماعي، هذا ما ساهم في التزايد الكبير للنفقات العمومية.

وفي ظل تفاقم هذا التزايد برزت أهمية ترشيد النفقات العمومية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدولة لحل مشاكلها، ويكون ذلك من خلال تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العمومية وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة، ولما كانت ندرة الموارد المالية تعتبر من أهم المشاكل التي واجهت الدول النامية والمقدمة على حد سواء، كان لابد من البحث على آليات لوضع المشكلات عن طريق إحكام الرقابة على استعمال الموارد والإمكانيات المادية الموجودة.

كما أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية والتي تستند على مبدأ الأولويات وتأخذ في حسابها العوامل المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبالتالي فإن الموازنة العامة ليست مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط، وإنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة المالية.

لذلك فقد أولى هذا التنظيم المالي أهمية كبيرة من طرف علماء المالية المعاصرين، وتوالت الدراسات التي تحاول الإحاطة بمختلف جوانب الموازنة العامة القانونية أو المالية أو الاجتماعية ... الخ. غير أن هذا الاهتمام لم يكن وليد هذا العصر بل هو امتداد لدراسات قام بها عدة مفكرين كان لهم آراء متعددة حول الموازنة العامة للدولة، وجوانبها المختلفة، بما في ذلك حالتها المالية، أي ما إذا كانت الموازنة في حالة توازن أو في حالة عجز أو فائض، ومدى أهمية هذه الحالات على الاقتصاد الوطني، والجزائر كغيرها من الدول في موازنها العامة تعتمد على النفقات العامة.

طرح الإشكالية:

وبناء على ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أثر ترشيد النفقات العمومية على الموازنة العامة؟

وبناء على هذه الإشكالية يتم بناء الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالنفقات العمومية؟ وما هي ضوابط ومتطلبات نجاح ترشيدها؟

- ما هو دور الذي تلعبه عملية ترشيد النفقات العامة في الموازنة العامة؟
- هل للنفقات العامة تأثير على رصيد الموازنة؟

الفرضيات:

- انطلاقا من الإشكالية العامة وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة سلفا نضع جملة من الفرضيات التي تكون كإجابة أولية تختبر صحتها وهي:
- للنفقات العامة المكانة الأولى في الموازنة العامة.
- إن ترشيد النفقات العامة تعتبر السبيل الأساسي للحد من تفاقم ظاهرة العجز الموازني للدولة.
- إن النفقات العامة في الجزائر تصنف حسب أنظمة ويمكن تفرقتها على حسب أشكالها وطبيعتها والتي تعتمد عليها الجزائر في موازنتها العامة.

مبررات اختيار الموضوع:

- وكان اختيارنا لهذا الموضوع يعود للأسباب التالية:
 - أ- محاولة تسليط الاهتمام المتزايد بترشيد النفقات العامة.
 - ب- بغية إبراز الطرق والأساليب والكيفية المستعملة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.
- أهمية البحث:

- إن هذه الدراسة تسعى إلى:
- أ- أهمية النفقات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في إقتصاد الجزائر.
- ب- توضيح كيفية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في الجزائر وتبويب النفقات فيها.

أهداف البحث:

- يرمي هذا البحث إلى:
- أ- التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد.
- ب- إبراز أهمية النفقات العمومية في الموازنة العامة.
- ج- بيان أثر ترشيد النفقات العمومية على الموازنة العامة.

حدود الدراسة:

لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 23 سنة من 1995 إلى غاية 2017 للموازنة العامة في الجزائر.

المنهج المتبع:

لدراسة موضوعنا هذا بطريقة جيدة اعتمدنا على المنهج الوصفي في محاولتنا لتقديم مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي في التعقيب والتعليق على ما تم وصفه وتحليل الأشكال والبيانات الواردة في البحث مع استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مع رصيد الموازنة العامة للدولة، وللوصول إلى النتائج المحددة وفقا لمعايير علمية سيتم الاستعانة بالبرنامجين (Eviews ; Exel) لإجراء الاختبارات اللازمة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة بن عزة محمد: بعنوان ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010.

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن دور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد، كذلك التعرف على توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال، كذلك إلى أن ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية.

كذلك توصلت إلى أن ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشرح مصادر التمويل.

2- دراسة بوجطو حكيم: بعنوان الموازنة العامة وآفاق العصرية - حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008.

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن عناصر عصرية أنظمة الموازنة في العالم، والأهداف والدوافع التي كانت سببا في الانتقال نحو توجهات جديدة لتسيير الموازنة على أساس النتائج.

كما هدفت أيضا إلى الوقوف على آفاق عصرية النظام الموازي الجزائري، والوصول إلى اقتراح بعض التوصيات لحالة الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الموازنة العامة الأداة الأساسية، ضمن السياسة المالية وأن لن يتم تحديد أولويات الإنفاق آليا ضمن برامج الموازنة القائمة على النتائج، وغنما يكون مقدم على أساس علمي مرتبط بالأهداف والنتائج المتوقعة.

وسنحاول نحن من خلال هذه الدراسة دراسة أثر ترشيد النفقات العمومية على الموازنة العامة في الجزائر.

محتويات الدراسة:

ومن أجل الإلهام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول: بحيث يتناول الفصل الأول النفقات العامة وآليات ترشيدها واشتمل على ثلاثة مباحث تعرضنا في المبحث الأول ماهية النفقات العمومية والمبحث الثاني لظاهرة تزايد النفقات العمومية، أسبابها وضوابطها والمبحث الثالث يدرس ترشيد النفقات العمومية.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان: الموازنة العامة استعرضنا فيه ثلاثة مباحث احتوى المبحث الأول على ماهية الموازنة العامة والمبحث الثاني على هيكل الموازنة العمومية وتبويب النفقات العامة فيها وآخر مبحث على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها.

والفصل الثالث المعنون بالدراسة التحليلية والقياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على رصيد الموازنة، الذي بدوره احتوى على مبحثين حيث تضمن المبحث الأول التحليل الوصفي للمتغيرات الاقتصادية أما المبحث الثاني كيفية قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على رصيد الموازنة العامة للدولة.

الفصل الأول

النفقات العمومية وآليات

ترشيدها

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات وذلك باعتبارها من أهم العناصر المرتبطة بالحاجات العامة، والتي يقوم النشاط العام بإشباعها. فالنفقات العامة لم تعد تدرس من الناحية الكمية فحسب كما كان الحال سابقا، بل أصبحت تدرس أيضا من الناحية النوعية أو الكيفية ومن ناحية آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن حيث استخدامها كوسيلة في نطاق السياسة المالية لإحداث آثار معينة، وتحقيق أهداف مرسومة مسبقا.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك كان لابد من إيجاد سبل إلى ترشيد النفقات العامة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العمومية:

من المهم جدا تحديد مفهوم النفقات العمومية، أركانها وخصائصها بالإضافة إلى ضبط تقسيماتها وهو ما ستتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النفقات العمومية

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العمومية على أنها:

- "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"¹؛
- "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحدد عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بما (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)"²؛
- "مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام"³؛
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة"⁴؛
- "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة"⁵؛
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة"⁶.

استنادا إلى التعريفات السابقة يمكن حصر الشروط التي يجب أن تتوفر في النفقات حتى تتسم بوصف العمومية، في شرطين اثنين هما:

1/ أن تصدر النفقة عن جهة عامة أو شخص عام.

2/ أن تحقق النفقة نفعا عاما.

حتى يتحدد مفهوم النفع العام يجب ضبط مفهوم الحاجة العامة، التي يمكن تعريفها: "الحاجة الجماعية، أي الحاجة التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية ويقوم النشاط العام بإشباعها"⁷.

كي يحافظ هذا التعريف على إطاره العام، في ظل تطور دور الدولة و انتقالها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة وصولا إلى الدولة المنتجة، فإنه يمكن تمييز الحاجة العامة بالنقاط التالية:

- الحاجة العامة محددة للنفقة العامة:

¹ حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية، 2000، ص 378.

² يونس البطريق، المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 173.

³ السعيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 57.

⁴ عبد الكريم بركات، -حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971، ص 215-217.

⁵ صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 25.

⁶ حسين مصطفى، المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978، ص 11.

⁷ رفعت المحجوب، "المالية العامة" دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 07.

- الحاجة العامة تعني المجتمع كله و يؤدي إشباعها لتحقيق منفعة جماعية حيث يكون هذا الإشباع من طرف الدولة:

- تتحدد الحاجة العامة على ضوء سياسة الدولة.

المطلب الثاني: أركان و خصائص النفقات العمومية

للنفقات العمومية أركان و خصائص اقتصادية، اجتماعية و قانونية تميزها عن النفقات الأخرى.

أولاً/ أركان النفقات العمومية :

مما سبق يمكن تحديد الأركان التي تستند عليها النفقات العمومية، فيما يلي:

1/ شكل النفقات العمومية:

غالبا ما تكون النفقات العمومية في شكل نقدي يتمثل في ما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تتحصل عليه من سلع و خدمات ضرورية للقيام بالمشاريع المتكفلة بها¹ أو لتسوية أجور مستخدميها.

كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبى حاجياتها بالاستيلاء عنوة على الأملاك الخاصة إذا كانت هناك منفعة عامة بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات، غير أن هذا الشكل من الإنفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا وإضافته إليها.

إن المزايا العينية كالسكن المجاني أو الشرفية كمنح الأوسمة أو النقدية كالإعفاءات الضريبية لا تعتبر من النفقات العمومية².

2/ الهيئة القائمة بها:

يعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضروريا حتى تنعت هذه الأخيرة بوصف العمومية ولتحديد مصدر الإنفاق استند الفكر الاقتصادي إلى معيارين هما:

أ/ المعيار القانوني:

يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا صدرت من شخص معنوي عام كالهيئات المحلية والوطنية، الدولة والمؤسسات العامة، إلا أنها تعد خاصة إذا تكفل بما الأفراد أو المؤسسات الخاصة.

"حتى تتصف النفقة بالعمومية يشترط أن تصدر عن شخص معنوي عام، إذ تلعب الطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق دورا أساسيا في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أو خاصة والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين"³.

¹ حمدي أحمد العناني، "اقتصاديات المالية واقتصاد السوق"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص 174.

² عادل حشيش، مصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 148.

³ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 383.

ب/ المعيار الوظيفي:

يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق، إذ تعتبر النفقة عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها وتعتبر خاصة تلك النفقات الصادرة عن الأفراد.

"يدخل في عداد النفقات العمومية نفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة"¹.

3/ الهدف منها:

إن الهدف الرئيس من النفقات العمومية هو الاستجابة لحاجيات الجماعة وتلبية مصالحهم، أي تحقيق ما يعرف بالمنفعة العامة، التي تتسع باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إذ ينبغي على الدولة عند قيامها بالإنفاق أن تسعى لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة²، أي مقارنة التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع من دفع الضرائب وتحمل للأعباء بالمنافع العائدة عليه جراء الخدمات التي تقدمها الدولة.

وحتى يتم التوصل للمنفعة العامة وجب تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، لعدم إمكانية تجزئة بعض الحاجيات كالأمن والدفاع أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباعها، رغم إمكانية تجزئته كالتعليم والصحة.

ثانيا/ خصائص النفقات العمومية:

تتميز النفقات العمومية بخصائص اقتصادية واجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية .

1 / الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتحدد مفهوم النفقات العمومية استنادا إلى خصائص اقتصادية واجتماعية، أين يمكن التمييز بين مفهومين لها، هما:

أ/ المفهوم التقليدي:

الذي توجه إلى تضييق حجم النفقات العمومية في أصغر الحدود، حيث اقتصرت على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكله بحفظ النظام والأمن الداخليين، نفقات العدالة الرامية إلى فك المنازعات وكذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية.

ولقد اختصر ساي "Say" كل ذلك في مقولته الشهيرة: "إن أفضل النفقات أقلها حجما"³.

¹ عبد الحميد محمد القاضي، "مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974، ص 68.

² عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 42-43.

³ رياض الشيخ، "المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية"، دار النهضة العربية، مصر، 1956، ص 108.

ب/ المفهوم الحديث¹:

أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدتها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ما أنجر عنه اتساع مجال الإنفاق العمومي ليشمل قطاعات حيوية، كالنقل، الصحة والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

كما أضحت تلعب دورا اجتماعيا هاما سعيا منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات، فضلا عن مكافحة البطالة، التحيز لطبقة اجتماعية دون أخرى الأسباب إيديولوجية وفكرية، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات و امتيازات لقطاعات معينة دون أخرى.

فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى، حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤثر، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية تبعا للظروف والإمكانات.

2/ الخصائص القانونية²:

حتى توضع النفقات العمومية في قالبها القانوني لا بد من توفر العناصر التالية :

أ/ الالتزام بالدفع: هو الإجراء الذي يترتب عليه ديننا على الدولة:

ب/ تحديد المبلغ موضوع الدفع: لكنه يبقى تقديريا قابلا للنقصان أو الزيادة (كالخصم من أجور العمال بسبب المرض والغياب أو زيادة أجورهم بسبب سنوات الخبرة):

ج/ الأمر بالدفع: يتمثل في أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع، حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة:

د/ صرف النفقة: تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة.

المطلب الثالث : تقسيمات النفقات العمومية³

أدى توسع حجم الإنفاق العام، تمايز مجالاته وأشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية ناجمة عن اجتهادات الاقتصاديين و أخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها، إذ أن كل نوع من هاته التقسيمات يستند على معيار محدد، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق العام ثم إلى تقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

¹ رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² صالح الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ حسن عوضة، "المالية العامة: دراسة مقارنة في الموازنة - النفقات - الواردات العامة"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1978، ص 348.

أولاً/ التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العمومية:

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاثة معايير رئيسية¹ وهي:

1/ معيار الدورية (التكرار):

استناداً إلى معيار الدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العمومية:

أ/ النفقات العامة الدورية: هي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام، ولا يقصد بالتكرار الحجم وإنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة، لأنها تندرج في تسيير المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم، كما تمول من الإيرادات العادية لذلك تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

ب/ النفقات العامة غير الدورية²: أو تعرف أيضاً باسم النفقات العامة غير العادية والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة، كما قد تظهر في أوقات غير منتظمة (كالحوادث الطبيعية والحروب) مما يصعب التوقع بحجمها ويستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إذ أنها غالباً ما تمول من إيرادات غير عادية (كالاقتراض).

"لكن ومع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العامة العادية وغير العادية، إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من منظور الفكر التقليدي للمالية العامة أضحيت تعد من النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة، على اعتبار أن البلدان النامية تلجأ للاقتراض حتى تمول مشاريعها التنموية كما أن النفقات المتعلقة بالإحداثيات الجديدة تتكرر كل سنة مالية بنوعها لا بذاتها"³.

2/ معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه:

يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات: الحقيقية وغير الحقيقية (التحويلية)، إذ يقصد بالأولى ما تنفقه الدولة حتى تتحصل على سلع وخدمات أو عوامل إنتاج، أما الثانية فتتمثل في رفع القدرة الشرائية من مجموعة مستهلكين إلى أخرى⁴ وفق سياسة واضحة للدولة في شكل دعم أو إعانات.

أ/ النفقات الحقيقية: ترمي إلى زيادة الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات و سلع ضرورية لسير مصالحها، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

ب/ النفقات غير الحقيقية: أو ما يعرف بالنفقات التحويلية، إذ أنها لا تزيد مباشرة في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات، كما لا ينتج عنها مقابل.

¹ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 37.

² حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 126.

³ حسن عواضة، مرجع سبق ذكره، ص 349.

⁴ حمدي أحمد العناني، مرجع نفسه، ص 127.

3/ معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة:

يمكن تقسيم النفقة العامة تبعاً للغرض¹ الذي تؤديه، أي تبعاً لآثارها العائدة على المجتمع و خاصة الاقتصادية منها، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

أ/ النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.

ب/ النفقات الاجتماعية: الرامية أساساً لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعيين.

ج/ النفقات الاقتصادية: تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي، دفع الاستثمار و تمكين البنى التحتية كالطرق و الري.

4/ معيار الشمولية²:

كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى:

أ/ النفقات المركزية أو الوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية³ و تشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء و الأمن.

ب/ النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات.

ثانياً/ التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية⁴:

تبنى على مرجعيات تاريخية، وظيفية، سياسية أو إدارية و لا تبنى دائماً على المعايير العلمية السالفة الذكر، إذ تتغير من دولة لأخرى أو داخل الدولة ذاتها أي لا تثبت بتغير الزمان و المكان، منها التقسيم حسب قابلية التقليل حيث يمكن التمييز بين النفقات القابلة للتقليل التي تقيد في وقت تقدير النفقات العمومية و يلجأ إليها في حال عدم كفاية الإيرادات، و النفقات غير القابلة للتقليل في المدى القصير و المتوسط كأجور العمال.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 58.

² محمد عباس محززي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 92.

³ أحمد جامع، "علم المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، ج 1، 1975، ص 50.

⁴ محمد عباس محززي، مرجع نفسه، ص 92.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية، أسبابها وضوابطها:

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العمومية إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، وهي ظاهرة عامة و مستمرة و تتحقق في جميع الدول على السواء، متقدمة كانت أم في طور النمو أيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات العمومية عن سنة سابقة عليها لسبب أو آخر، ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقات.

إن أول من رصد هذه الظاهرة العالم الألماني فاجنر A.Wagner بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فاجنر والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني¹.

إن زيادة النفقات العمومية لا تكون ذات طبيعة واحدة متجانسة ولهذا ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى: الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية كمطلب أول، وكالزيادة الظاهرية للنفقات العمومية كمطلب ثاني وضوابط النفقات العمومية كمطلب ثالث.

المطلب الأول: الزيادة الحقيقية للنفقات العمومية

يقصد بها تلك الزيادة التي يصاحبها زيادة في كمية و/أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة².

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العمومية منها³:

1- الأسباب الاقتصادية:

وجوهر الأسباب الاقتصادية هو زيادة الدخل الوطني للدولة بتطور نشاطها الداخلي أو الخارجي في صورة استثمارات عامة للأموال التي كانت مدخرة و مجمدة أو في صورة تكاليف أو أعباء من ضرائب ورسوم وغيرها، كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات الاقتصادية الهادفة للحصول على إيرادات الخزينة الدولة إلى زيادة النفقات العامة، ولعل الأسباب الاقتصادية هي نتاج لدخول مسار الدولة من حارسه إلى متدخلة ثم منتجة فأصبح لزاماً عليها أن تقوم بالإنشاء و بدعم اقتصادياتها.

2- الأسباب الاجتماعية:

إن التطور الاجتماعي الناتج عن تحسن المستوى الثقافي والتعليمي لأفراد المجتمع وزيادة وعيمهم الاجتماعي وانفتاحهم على المجتمعات الأخرى، جعل المجتمعات تطالب حكوماتها بتحسين خدماتها الاجتماعية

¹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 169.

² د. سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة" دار الدجلة، الأردن، ط1، 2011، ص 82.

³ د. بن داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 64-65.

نوعيا وكميا، وسواء كانت هذه الحكومات أو تلك، رغبة حقا في تطوير الخدمات التي تقدمها لمجتمعها نوعيا وكميا، رغبة منها في مواكبة المجتمعات المتحضرة، أو أنها مرغمة على ذلك، خوفا من أي اضطرابات اجتماعية أو اهتزازات سياسية، أو أي انتقادات من دول أجنبية نافذة أو منظمات دولية، فإن تحقيق هذه المطالب الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا بضخ الأموال، والتي تدرجها الدولة ضمن نفقاتها العامة.

3- الأسباب الإدارية¹:

أدى التوسع في وظائف الدولة و مهماتها إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، من عمال و موظفين ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة سواء ما كان منها في شكل رواتب واذأجور، أم ما كان منها ثمنا المشتريات الحكومية.

ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العمومية، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول المتخلفة، ويزيد الأمر سوءا انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول، وبخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجر و الرواتب المدفوعة، وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة.

4- الأسباب المالية:

ترتبط الأسباب المالية بمجموعة من العوامل التي تشجع في التوسع في الإنفاق تلخصها في العناصر الثلاثة الرئيسية التالية:

أ- تطور الفكر المالي: يرتبط هذا العامل بتطور الفلسفة الاقتصادية و اتساع دور الدولة، فقد ترتب على تطور هذا الفكر ازدياد في النفقات العمومية في ميادين عديدة.

ب- سهولة الاقتراض: اعتبرت القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العمومية، وكان سبيل الدولة في الحصول عليها هو الالتجاء إلى كبار المالكين، حيث تخضع لشروطهم، غير أن ازدياد الحاجات العامة وعدم كفاية الضرائب لتمويلها دفعت الدولة إلى الاقتراض وبكثرة.

ج- وجود فائض في الإيرادات: من مبادئ المالية السليمة عدم تحصيل الأموال تزيد على ما يلزمها من نفقات لتقديم خدماتها، ولكن قد يحدث نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها أن تحصل الدولة على مبالغ أكثر مما يتطلبه إنفاقها مما يحدث فائض.

¹ د. خيابة عبد الله، "أساسيات في اقتصاديات المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 87.

5- الأسباب السياسية¹:

كما يمكن أن يكون السبب الفعال في ظاهرة تزايد الإنفاق العام هو تطور إيديولوجية الدولة و فلسفتها السياسية خاصة بعد انتشار مبادئ الحقوق الأساسية و الحريات العامة و باقي المبادئ و الشعارات الديمقراطية، فأصبحت الدولة تأخذ على كاهلها تلبية مطالب فئات المجتمع خاصة الفئات المحرومة و محدودة الدخل، كما عمدت الدولة إلى الدخول في معترك الاستثمارات العامة و الإكثار من المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية المسيرة التطورات الحاصلة و لتلبية رغبات مواطنيها.

كما أن الإقرار بمبدأ مسؤولية الدولة عن أحوالها و عن هيناتها أمام القضاء المحلي و القضاء الدولي يؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام لمواجهة ما قد يفرض أو يحكم به على الدولة، و ضف إلى هذا اتساع البعثات الدبلوماسية و انتشار المنظمات الدولية و الإقليمية، كل هذا أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة.

و تعتبر الحروب مع تكلفة المعدات و الأسلحة الإستراتيجية السبب البالغ الأهمية في ظاهرة الزيادة و أصبح الإنفاق الحكومي خوفا من الحروب أو نتيجة لها أمر لا مناص منه خاصة أن الرقابة على نفقات الدولة تكاد تكون منعدمة و لا تعني نهاية الحروب نهاية الإنفاق بل هو البداية الحقيقية له لبقاء حالات التوترو حالات الاستعداد لنشوب الحروب من جديد.

المطلب الثاني: الزيادة الظاهرية للنفقات العمومية:

يقصد بها زيادة كمية النفقات العمومية من غير أن يصاحبها زيادة كمية أو نوعية في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من قبل الدولة².

هناك عدة أسباب لهذه الزيادة أهمها:

1- تدهور القيمة الحقيقية للنقود³:

إن التدهور المستمر في قيمة النقود في مختلف بلدان العالم عادة ما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية لوحدات النقد المتداول في تلك الدول وذلك بسبب زيادة الأسعار، فالحكومات اليوم أصبحت تدفع مبالغ طائلة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما سبق عن طريق دفع مبالغ زهيدة، و عليه فإن زيادة النفقات في مثل هذه الأحوال لا بد أن تعود إلى ارتفاع أسعار تلك السلع و الخدمات وليس إلى الزيادة في كمية أو في نوعية تلك السلع و الخدمات.

أي أن هذه الزيادة هي مجرد زيادة صورية لا أساس لها من الواقع لأنها لم تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقوم الدولة بتمويلها و الإشراف عليها.

¹ د. بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² د. سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

³ د. علي العربي - د. عبد المعطي عساف، "إدارة المالية العامة"، بدون مكان نشر، بدون سنة نشر، ص 53.

2- اختلاف طرق المحاسبة:

يتعين الأخذ بعين الاعتبار تغير طرق إعداد الحسابات العامة التي توجد اختلافًا في طريقة تسجيل النفقات العمومية في الميزانية، فقديمًا كان مبدأ الإيرادات الصافية هو السائد بمعنى أن يخصم من حصيلة إيرادات الضرائب تكاليف جبايتها فلا يظهر في هذه الميزانية إلا الإيراد الصافي للضرائب، أي أنه يترتب على ذلك تسجيل النفقات بأقل مما أنفق في الواقع.

أما في العصر الحديث، فتظهر الميزانية كافة أنواع المصروفات وكافة الإيرادات مما أدى إلى قيد نفقات عمومية لم تكن تسجل في الميزانية من قبل ألا وهي تكاليف جباية الضرائب فالزيادة هنا زيادة ظاهرية و ليست حقيقية ترجع إلى اختلاف في فن المحاسبة.

3- اتساع مساحة الإقليم وزيادة عدد السكان¹:

تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة و الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العمومية، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان وإنما تتأثر وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة وفي مرحلة لاحقة، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات، كما أن ارتفاع توقعات الحياة يؤدي إلى العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية وكل ذلك يبرر الزيادة في النفقات العامة في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المختلفة.

المطلب الثالث: ضوابط النفقات العمومية:

إن التعريف بالنفقات العمومية لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة وهذه القواعد هي:

1- ضابط المنفعة القصوى²:

تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العمومية هو تحقيق المنفعة العامة، تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها يجب أن تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسين جودة الإنتاج، وتخفيض الفاقد من الموارد الاقتصادية الناتجة عن البطالة أو غيرها.

¹ د. خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² د. خياطة عبد الله، مرجع نفسه، ص 65.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد و المجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول للأولويات يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية، بالحجم والنوع، والكم والتوقيت المناسبين، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة.

أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوافرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة، وفق معيار أو آخر، تحدده الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- ضابط الاقتصاد والتدبير¹:

تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام وتحمي الرشد والعقلانية عن الإنفاق، وبلغة الاقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المتحققة من إنفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل تكلفة ممكنة.

إن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني إضاعة الأموال العامة، وحرمان المجتمع من منافع أكبر كان يمكن أن يحصل عليها لو أتبعنا هذه القاعدة، وكذلك يؤدي عدم الاقتصاد إلى تشجيع المواطنين على التهرب من الأعباء المالية، لأنهم يحسبون أن هذه الأموال لا يحسن استخدامها وتبدد فيما لا فائدة منه.

إن قاعدة الاقتصاد في الإنفاق لا تعني البخل والتقتير وعدم الإنفاق في المجالات المشروعة فهذا أبداً ما يكون عن المراد من هذه القاعدة، فهي تعني ترشيد الإنفاق وحسن التدبير وإنفاق الأموال فيما يلزم إنفاقه مهما بلغ حجم هذا الإنفاق، ولضمان مراعاة هذه القاعدة تضع الدول أنظمة صارمة للمراقبة على الإنفاق العام وذلك في مرحلة إعداد الموازنة وعند التنفيذ وما بعد التنفيذ.

3- ضابط الترخيص²:

و تعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة.

¹ د. سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² د. خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 68.

وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، و التأكيد من استمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية المفعول عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

وتعد هذه القاعدة مظهرا آخر من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات و موافقة مسبقة، بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة الخاصة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة.

المبحث الثالث: ترشيد النفقات العمومية

إن ترشيد النفقات العمومية يعتبر من المفاهيم الاقتصادية والعقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد و المجتمع ككل، وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق إلا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيده و ضرورياته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين لآخر، ولهذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم ترشيد النفقات العمومية وأهدافه كمطلب أول ثم عناصره و متطلبات نجاحه كمطلب ثاني، و المجالات الأساسية لترشيد النفقات العمومية كمطلب ثالث.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية و دوافعه:

أصبح موضوع ترشيد النفقات العمومية الشغل الشاغل لمعظم دول العالم نظرا للأزمات و المشكلات الاقتصادية و المالية التي واجهتها في منتصف و أواخر الثمانينات من القرن الماضي، و التي تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة و عدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، الأمر الذي أدى بالخبراء الاقتصاديون و الماليون بالطلب من الحكومات بإتباع سياسات مالية متوازنة تدعو إلى ضبط الإنفاق و ترشيده، ولهذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم ترشيد النفقات العمومية كفرع أول، و إلى أهدافه كفرع ثاني.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية

إن مصطلح الترشيده هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معان متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازه في إطار مجموعة من المبادئ و المفاهيم المعروفة مسبقا.

لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ و المفاهيم، و التي من خلال مدى التوافق و الانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، وأن تحديد هذه المفاهيم و المبادئ عملية تخضع لمتغيرات و عوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع¹.

¹ شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 87.

ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام فهو يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملئ به العقل، ويتضمن ترشيد الإنفاق، ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، و تلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة¹.

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق على أنه تخفيضه، نظرا لتطور الدور الوظيفي للدولة و تدخلها اعتمادا على أدوات السياسة الاتفاقية، وأيضا لارتباط تزايد الإنفاق العام في ظل ظروف الدول النامية بعوامل يصعب تجنبها وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الاستثمار العام، سياسات التوظيف والأجور، الإنفاق العسكري وغيرها²، إذ يصعب في الكثير من الحالات تخفيض هذه النفقات بعد تقريرها، كما أنه من الصعب على الدولة تخفيض النفقات العامة أو الحد منها بدون إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني³.

وعلى هذا فترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة و القطاع الخاص، و الإلزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع و خدمات.

ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على مجموعة من الدعائم الأساسية منها:

- رفع كفاءة وفعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها.

- أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية.

- يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام وحسن تمويله على مدى القدرة على التروي والدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات، مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق⁴.

الفرع الثاني: أهداف ترشيد النفقات العمومية:

إن ترشيد النفقات العمومية هو سلوك واع مدروس يهدف إلى تحقيق ما يلي⁵:

1- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

2- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.

3- خفض عجز الموازنة و تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة و الإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم و المديونية، و المساهمة في تدعيم و إحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 399.

² محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 20.

³ هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، تخطيط المال العام، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 273.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد أبو دوح، "مبادئ المالية العامة"، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007، ص 265.

⁵ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- 4- مراجعة هيكلة المصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- 5- دفع عجلة التطور والتنمية و اجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.
- 6- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة و المال العام.
- 7- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة و الصعبة و المتغيرة محليا وعالميا.
- 8- المحافظة على التوازن بين السكان و الموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- 9- تجنب مخاطر المديونية الحالية وأثارها، خصوصا وإن كثيرا من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- 10- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية السياسية والاقتصادية وغيرها.
- 11- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية و القيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة و السلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.
- وبناء على ذلك فإن مفهوم ترشيد الإنفاق يعتبر عملية مستمرة وركيزة مهمة الأسس إعداد و تنفيذ الميزانية، تلتزم الجهات المعنية بوضع ما يناسبها من أنظمة وإجراءات لتنفيذه في كل مراحل الموازنة ابتداء من وضع التقديرات إلى غاية الرقابة على التنفيذ.

المطلب الثاني: ضوابط و متطلبات نجاح ترشيد النفقات العمومية:

إن عملية ترشيد النفقات العمومية لا يتحقق بمجرد رفع الشعارات، أو بمحض الصدفة، إنما هو سلوك واع مدروس، مبني على مبادئ وقواعد مضبوطة نسبيا، وهو في الوقت ذاته يحتاج إلى توفير ضمانات و متطلبات كي يمكن إنجازه على أحسن وجه، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى: ضوابط ترشيد النفقات العمومية كفرع أول، و متطلبات نجاحه كفرع ثاني¹.

الفرع الأول: ضوابط ترشيد النفقات العمومية:

يقصد بضوابط ترشيد النفقات العمومية المبادئ التي يجب مراعاتها عند القيام بعملية الترشيد، ولعل من أهمها ما يلي:

1- تحديد حجم أمثل للعمومية:

ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العمومية نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات)، وهذا الأخير هو ذلك

¹ مجدي محمود شهاب، "الإقتصاد المالي"، دارالجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 73.

الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تسييره من الموارد العادية للدولة¹.

2- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع و آثاره على الادخار إعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

3- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

4- تجنب الإسراف والتبذير:

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العمومية في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تنظيم الجهاز الحكومي.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مأرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلاً بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال. - المبالغة في نفقات التمثيل الخارجية².

5- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية:

بحيث ينبغي أن تعكس المردودية النتيجة التي ترتبت عن النفقة العمومية أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العمومية، فينبغي أن تكون المردودية جيدة تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات، فالحرص على جودة الخدمات والسلع، يمكن من تجنب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة، وتغني عن أعمال الترميم المتكررة والمتتابة وعن تكاليفها، وبالإضافة إلى

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

ذلك فإن المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات العامة الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة ممكنة

6- إتباع مبدأ الأولوية:

يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشوه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق النفقة العمومية لآثارها المرجوة فاحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة و مستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع، يسمح بترتيبها و البدء بأفضلها تحقيقا للمصلحة العامة¹.

7- التحديد الدقيق لوقت و مقدار النفقة:

هذا العنصر يتعامل مع قضيتين لا غنى عن أي منهما، الأول أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أو بعبارة أخرى ضرورة تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها، و الثانية أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، حيث أن هاتين القضيتين لهما تأثير جوهري في عملية ترشيد الإنفاق العام، فإذا كان الإنفاق لا يشيع أي حاجة فهو إنفاق سفيه، كأن تعطى مرتبات أو مكافآت بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع، أو تعطى إعانات لمن لا يستحقها، وعلى الوجه المقابل نجد عدم النفقة مع وجود الحاجة، ما يجعل توفر المال في هذه الحالة يعد سلوكا غير رشيد.

8- توافر المعلومات المالية:

يجب توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات و الإنفاق مستقبلا، كما يسمح باستخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكبر واقعية، إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف، حيث أن مهمة تحقيق كل من الإيرادات والنفقات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة، و القيام بإعداد و تصميم مشروعات يصعب تنفيذها.

وبالإضافة إلى هذه العناصر ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط حتى تتم عملية ترشيد الإنفاق على أحسن وجه نذكر منها²:

- تقييد تقديرات المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية، و الحد من ظاهرة نموها المستمر و المتزايد بحيث تكون الزيادات التي ستقر مرتبطة إما بمؤشرات محددة مسبقا على المدى المتوسط (كالمقارنة بالنتائج

¹ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² شعبان فرج، مرجع نفسه، ص 92.

المحلي الإجمالي، الإيرادات غير النفطية، عجز الميزانية... أو بأولويات و برامج و مشاريع مرتبطة بالرؤية الإستراتيجية للحكومة.

- الالتزام بالقوانين و التعليمات المتعلقة باعتماد و تنفيذ الميزانية العامة للدولة و طلبات الإعتمادات الإضافية، وذلك لما تشكله الميزانية من خطة قصيرة الأجل لرؤية سياسات و خطط و برامج الحكومة المعتمدة.
- دعم و زيادة برامج و مشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات و زيادة مساهمته في عمليات التنمية، و التي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة التخصيص.
- دعم تطبيق المعايير الموحدة للمسائل المتعلقة بشكل و حجم الهياكل الإدارية و القوى العاملة و تركيبية الرواتب و العلاوات و الامتيازات في الحكومة و ذلك لما تشكله التغييرات، التي تتم فيها من انعكاسات مستمرة و كبيرة على الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح ترشيد النفقات العمومية:

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام، مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات و النواحي لتجسيدها على الواقع، و يمكن إيجازها فيما يلي¹:

1- ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم:

إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة الموارد الدولة و توفر الشفافية في تدفق المعلومات و وصولها إلى الجميع، و الرقابة

والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة و توجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام.

2- إدارة سياسية قوية:

حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحسابات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، و عليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

3- كفاءة أجهزة الدولة و حسن إدارتها:

إن توفر الإرادة السياسية و المشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفاء يتولى الإشراف على مختلف المرافق و الهيئات العامة، و القيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للنفقات العمومية، حيث

¹ شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص 92.

نجد - خاصة في الدول النامية - ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب.

4- التطبيق الحاد للمعرفة المكتسبة:

ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد النفقات العمومية، وكذلك لإقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع و الاقتناع ، و تقدير الخبرات و مناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح و يعمل به، و يجبر الحاكم على الالتزام به.

5- توفر نظام محاسبة ورقابة فعال:

بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام و مجالاته، و يمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها و هيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد، و تضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

6- الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص

وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة و ربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكبر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد في تكلفة إنجاز المشروع و يبعدنا عن ترشيد الإنفاق، لهذا أصبح من الضرورة أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط و معايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها، عن طريق دعم وزيادة برامج و مشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخصخصة.

المطلب الثالث: المجالات الأساسية لترشيد النفقات العمومية:

من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العمومية بحسب أغراضها ، وذلك أنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات العمومية، ولهذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى قواعد الترشيد الخاصة بكل مجال من المجالات التالية: مجال الخدمات العامة كفرع أول، مجال الأشغال العمومية كفرع ثاني ثم مجال المشروعات التجارية و الصناعية كفرع ثالث كما يلي¹:

¹ مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 229-230.

الفرع الأول: مجال الخدمات العامة:

يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والأيدولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية و الدور الريادي للقطاع الخاص و بالتالي تقل خدماتها، أما الدولة المتدخلة فإن حجم الخدمات متزايدة بصورة ملحوظة، وهناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز بضخامة الخدمات المقدمة، والذي يعنينا في هذا الصدد وفي إطار دراسة اقتصادية هو تحديد الأساليب والطرق ضمن ترشيد النفقات العمومية في مجال الخدمات العامة والتي تتلخص فيما يلي¹:

- الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها.

- تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص أو إجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظروفها.

وذلك أن الاقتصاد في النفقة و تحديد التكلفة الدنيا لكل خدمة عامة يسمح بالحكم على سلامة الإنفاق العام في الدولة المعنية، فإذا تبين على ضوء هذه المقارنات أن التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة مرتفعة عن المستوى الملائم فإنه يتعين دراسة أسباب هذا الارتفاع و البحث عن طرق علاجه وهذا لا يكون إلا بالوسائل التالية:

- إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة و توزيع الاختصاصات بينها.

- التنسيق بين أعمالها المختلفة. - محاربة بعض التصرفات المنحرفة للمسيرين.

- الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية.

الفرع الثاني: مجال الأشغال العمومية:

تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستنفذها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر لهذه المشروعات تعظيماً للنفع العام، فهناك مشروعات الإقامة الطرق و السكك الحديدية، وثانية لإنشاء السدود و توصيل شبكة الكهرباء، وثالثة لبناء المساكن و مراكز البحث العلمي..... الخ، وبالتالي فإن الحكومة تواجه أعداداً كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب تنفيذها، إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها بالمفاضلة بينها واختيار البعض منها، وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

- الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه

الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له.

- مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على

هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف.

¹ مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 230.

ولكن نظرا للصعوبات التي تكشف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية، فإنه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال القاعدة الثانية أي المفاضلة باستعمال التكلفة والمنفعة الحدية، وذلك بداية بتقدير تكلفة ومنفعة كل مشروع، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض وما سيكون من جراء تنفيذها من مزايا إضافية، وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعته الحدية عن تكلفته أكثر من غيره.

وتكتمل أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسؤولين على الإنفاق العام إلى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتجنب الاستخدام السيئ والمبذر لموارد الدولة.

الفرع الثالث: مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية

تختلف قواعد النفقات العمومية الخاصة بهذا المجال عن تلك السابق ذكرها، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحوال قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة مثل معيار الربح التجاري أو العائد الاجتماعي للمشروع وكقاعدة عامة فإنه من الممكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة¹:

- بالنسبة للاستعانة بجهاز السوق:

في مجال المشروعات العامة ففي جانب منها يمكن قياس إنتاجية النفقة، إذ يتم تحديد حجم الإنفاق والإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده، وهناك مشروعات عامة أخرى لا يمكن تحديد حجم إنفاقها وإنتاجها، على هذا النحو في حالة التزامها بتحقيق أهداف اجتماعية معينة كالرغبة في تشجيع الطلب على سلعة أو خدمة معينة لرفع مستوى المعيشة، ويلزم حينئذ تقدير العائد الاجتماعي للمشروع والحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نفقاته بعائده الإجمالي.

- أما فيما يتعلق بالحوافز الفردية:

فإنه من المعروف أنها هي التي تدفع المشروعات الخاصة لتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين مستواه، ونظرا لانتفاء هذه الحوافز في حالة المشروعات العامة فإنه من غير المؤكد أن تسعى بدورها لضغط الإنفاق وتعظيم الناتج، على أنه من المتصور وعن طريق إشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح التي تحققها وربط الترقيات والمكافآت التي تنفق لهم بالكفاءة التي يظهرونها في العمل.

¹ بن عزة محمد، "ترشيدها سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 64.

خلاصة الفصل.

النفقات العمومية هي مبلغ من المال، يشترط فيها أن تكون نقدا وأن تكون صادرة من هيئة عامة و موجبة لتلبية حاجة عامة، لها عدة قواعد تخضع لها و تتحكم فيها هي بمثابة دستور لها، من أهم ما يميزها هي ظاهرة تزايدها خاصة في هذا العصر و التي تعود إما لأسباب ظاهرية كتدهور قيمة النقود وزيادة عدد السكان، لها إجتماعية، إدارية، أو مالية أو حربية أو لأسباب حقيقية سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، تقسيمات مختلفة إما أن تكون نظرية أو وضعية أو مبنية على معايير اقتصادية أو تلك المبنية على معايير غير اقتصادية، يتم تقسيمها في الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز ويسهر على تنفيذها عونان ذوي أدوار منفصلة و متناقضة في نفس الوقت هما الأمر بالصرف و المحاسب العمومي، يتم تنفيذها عبر مرحلتين أساسيتين هما المرحلة الإدارية المتمثلة في الالتزام و التصفية و الأمر بالدفع، و المرحلة المحاسبية و المتمثلة في الدفع.

إن ترشيد النفقات العمومية لا يعني بتاتا تخفيضها و التقشف فيها، فهو يشير إلى حسن التصرف فيها و إنفاقها بعقلانية و حكمة، وعلى أساس رشيد، دون إسراف و لا تقتير، و بذلك فهو يتضمن ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، و الوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، و تلافي النفقات الغير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية و البشرية المتوفرة، ورفع مردودية وكفاءة الإنفاق.

الفصل الثاني

الموازنة العامة

تمهيد:

نظرا للتطور الحاصل في النشاط الاقتصادي فإن أي مؤسسة اقتصادية أو إدارية كبيرة أو صغيرة تحتاج إلى معرفة سير أعمالها المالية من خلال عدة وسائل ولعل أهمها الموازنة العامة التي تتكون من الإيرادات العامة والنفقات العامة وعليه سوف أقوم بتعريف الموازنة العامة وخصائصها والقواعد الأساسية لها.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة.

يمثل الاقتصاد الدعامية الأساسية لتنمية وتطوير الدول كونه يهتم بإدارة واستغلال الموارد المتاحة بغية إشباع الحاجيات المتزايدة، ومنه سوف نعالج في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العمومية أهميتها، بالإضافة إلى قواعدها.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

أولاً: نشأة الموازنة العامة

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم فقد كانت تختلط ماليتهما معاً، بحيث ينفق الملك أو الحاكم على الدولة كما ينفق على أسرته تعتبر فكرة إعداد موازنة النفقات وإيرادات الدولة عن فترة مقبلة وبالصورة التي هي عليها حالياً فكرة حديثة العهد، إذ يرجع تاريخها إلى عام 1928 في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية (ممثلي الشعب) والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب التمويل النفقات العامة إلى سنة 1789 في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقدير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الأمة) وبعد ذلك طالب النواب بالضرورة الرقابة على كيفية اتفاق حصيلة الضرائب (المال العام)، ومناقشة الفكرة تدريجياً حيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العام¹.

ثانياً: مفهوم الموازنة العامة

هناك عدة مفاهيم الموازنة العامة تختلف باختلاف التشريعات السياسية والاقتصادية في الدولة، ومن أبرز هذه المفاهيم:

تعريف 1: "تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية النفقات الدولة وإيراداتها من فترة مقبلة (سنة) وتعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تبناها الدولة"².

تعريف 2: "بأنها عبارة عن عملية توقيع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبير عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية"³.

تعريف 3: "إنما البيان الذي يتضمن تقديراً وإجازة المصروفات وإيرادات الدولة العامة"⁴.

¹ محمد حسين الوادي- زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 157.

² زياد دماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور إسلامي، مجلة الإسلام آسيا، ع 02، الجامعة العالمية، ماليزيا 2011، ص 48.

³ عادل أحمد حشيش، "أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 235.

⁴ عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 505.

تعريف 4: عرفها القانون الأمريكي "بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التفاهم واقتراحات الحماية المبسوطة فيها"¹.

تعريف 5: كما عرفها Delbz louis بأنها عبارة عن وثيقة محاسبية وقانونية ومالية وسياسية تعبر عن تكون التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، والتي تعبر في صورة أرقام عن النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة².

ويمكن تلخيص أهم العناصر التي يعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة فيما يلي³:

1- الصفة التخمينية أو التقديرية للموازنة: (الموازنة وثيقة تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها، فإنها بيان مقارنة). فالموازنة تعد للمستقبل السنة مقبلة، وبذلك لا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستجني بالضبط خلال المدة المذكورة.

2- الإذن بالموازنة (إجازة الجباية وإنفاقها): فالموازنة لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ إلا بعد أن بحار من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب وتعتبر هذه الإجازة من أهم خصائص الموازنة العامة التي تميزها عن الموازنات الخاصة والإجازة في الموازنة العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الموازنة وتنفذها ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها أي يعطي للحكومة الإجازة لصرف النفقات وجباية الإيرادات المذكورة في الموازنة.

3- الموازنة محددة المدة (سنوية الموازنة): توضع الموازنة لمدة من الزمن، وتحدد من قبل غالبية الدول على جعلها سنة واحدة فيكون التقدير في الموازنة عندئذ لسنة ويعطي الإذن بالجباية والإنفاق عن السنة، وقد تم تحديد سنوية الموازنة باعتبار أعمال تحضير الموازنة ودراستها والتصويت يتطلب مجهودا كبيرا ووقتا ليس بالقصير وهذا ما لا يسمح بتكرار الأمر أكثر من مرة واحدة في السنة.

ثالثا: تمييز الموازنة العامة عما يشابهها من المصطلحات

تشابه الموازنة العامة مع عدة وثائق في بعض عناصرها، إلا أنها فريدة بنوعها في جوانب أخرى تميزها عن غيرها، والتطرق إلى تمييز الموازنة عن ما يدور في فلكها من مسميات يسهم في توضيح مفهومها.

1- الموازنة العامة وميزانية المشروع:

ميزانية المشروع هي "تعبير عن المركز المالي الحقيقي للمشرع في لحظة معينة"⁴.

ومن هذا التعريف يتضح لنا أنه لا يوجد تشابه بين الموازنة العامة وميزانية المشروع الموازنة العامة برنامج عمل لسنة قادمة أما ميزانية المشروع فهي قائمة مالية لا يملكه المشروع من أصول وما عليه من خصوم والتزامات، بالإضافة إلى أن الموازنة العامة تقدير بما تعتمده الحكومة إنفاقه، بينما ميزانية المشروع تقرير

¹ خلفي نوال، ترشيد النفقات العامة، ودوره في علاج عجز الموازنة، العامة: دراسة تحليلية، مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المدية، 2012-2013، ص 16.

² Delbz louis, élément de finance publique, pedone paris, 1955, p 13.

³ خلفي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁴ حامد عبد المجيد دراز - سميرة إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 05.

عن صافي المركز المالي للمشروع والموازنة العامة برنامج عمل درس ونوقش واعتمد من طرف السلطة التشريعية قبل البدء في تنفيذه، أما ميزانية المشروع عبارة عن إعداد محاسبي عن واقع معين في لحظة معينة وفقا لأسس محاسبية معينة.

2- الموازنة العامة والحساب الختامي:

الحساب الختامي هو "سجل حسابي تفصيلي تسجل فيه كافة المبالغ التي قامت بتحصيلها فعليا على مختلف أوجه الإنفاق الحكومي وكافة المبالغ التي قامت بتحميلها من مختلف مصادر الإيرادية وخلال فترة زمنية ماضية عادة سنة"¹.

فالحساب الختامي هو نتيجة التنفيذ الفعلي للموازنة العامة، أي عبارة عن أرقام حقيقية عكس الموازنة العامة التي هي عبارة عن تقديرات وتوقعات.

3- الموازنة العامة والحسابات القومية

الحسابات القومية "هي تسجيل لكافة أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع بأسره عن فترة سابقة في العادة سنة وذلك من خلال العمليات التي تمت فعلا والخاصة بحجم الدخل القومي في هذه الفترة وتكوينه وتداوله وتوزيعه"².

من خلال هذا التعريف يتبين أن الحسابات القومية أكثر شمولاً وتفصيلاً من الموازنة العامة للدولة فهي تضمن بيانات عن كافة الأنشطة الاقتصادية سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، كما أنها تتعلق بالفترة الماضية و بالتالي فهي بيانات حقيقية عكس البيانات التقديرية للموازنة العامة والتي تشكل الجزء المتعلق بالنشاط الحكومي فقط .

المطلب الثاني: أهمية الموازنة العامة

ليست الموازنة العامة مجرد تقدير الإنفاق وإيراد الدولة لمدة مقبلة وإجازة لهذه التقديرات وإنما هي المرأة التي تعكسها بصدق فلسفة الحكومية، كما أن تطور وظائفها جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

أهميتها السياسية:

للميزانية من ناحية محل البحث أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي تحيز لها نواب الشعب صرف النفقات وتحميل الإيرادات، يكفي إخضاعها للرقابة الدائمة لهذه المجالس، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو رفضها، أو رفض مشروع الميزانية الذي يقدم إليها³.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 562.

² عبد الهادي النجار، "اقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبوعات جامعة الكويت، 1982، ص 19.

³ عادل أحمد حشيش - مصطفى رشدي شيخة، "مقدمة في الاقتصاد العام للمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص

وبمعنى آخر إن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة وإن احتياج السلطة التنفيذية للمصادقة يعني تمنع الشعب حرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية.

أهميتها الاقتصادية:

للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام السياسية الإنفاقية والإرادية، ففي حالة الكساد تدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب الدفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمة ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

أم في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بمد في امتصاص القوة الزائدة في السوق فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام مما يؤدي إلى تخفيض ارتفاع الأسعار.

أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محددًا ونسبة مساهمة الضرائب كبيرة في الإيرادات العامة فهذا يشير إلى أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد والدولة نحو سياسة اقتصاد السوق¹.

أهميتها الاجتماعية:

إن أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحلها وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات الماء وإيصال الكهرباء... وغيرها من الخدمات في مجال إعادة توزيع الدخل القومي، حيث تكشف السياسية الضريبية فيما إذا كانت الحكومة تسعى لتقليل الفوارق بين دخول الأفراد وذلك من خلال الضرائب التصاعدية وتحقيق العدالة الاجتماعية².

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة

أولاً: القواعد الأساسية لإعداد الموازنة

إن إعداد الموازنة العامة يتطلب جملة من القواعد لذلك يجب التطرق إليها وتقضي القواعد العامة المعلم المالية بضرورة تقيد الدولة بعدد من القواعد الأساسية عند تحضيرها للموازنة العامة وتتضمن هذه القواعد ما يلي:

¹ خلفي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² خلفي نوال، مرجع نفسه، ص 19.

1- قاعدة سنوية الموازنة العامة

يقصد بالسنوية¹: أن يتم تقدير النفقات والإيرادات العامة بصفة دورية كل عام، وأن يتم دراسية وإقرار والتصديق على النفقات والإيرادات المدرجة بالموازنة العامة بواسطة قانون سنوي يصدر من السلطة التشريعية.

أن تلتزم الحكومة بإنفاق مبالغ بالموازنة وتحصيل الإيرادات الواردة فيها في فترة تنفيذها أي خلال السنة المالية للموازنة.

كما يرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة، أما الاعتبارات السياسية يكفل دوام ومراقبة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة للحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام، أما الاعتبارات المالية فتعتبر أن فترة السنة في الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية².

واستثناءات هذه القاعدة: مثلا الموازنات الأقل من سمنة، وهي الموازنة التي تحضر لمدة شهر واحد، ويؤخذ ذلك عند تأخير تصديق السلطة التشريعية على الموازنة العامة في موعدها المحدد، كذلك الاعتمادات الإضافية، فقد يحدث أثناء السنة المالية أن يظهر أن الاعتمادات المخصصة لبند من بنود الموازنة غير كافية وذلك لظروف طارئة أو حاجات جديدة، وكذلك تعد بعض بنود الموازنة لأكثر من سنة البعض المشاريع والبرامج التنموية³.

2- قاعدة الوحدة

تقضي هذه القاعدة بضرورة وضع موازنة واحدة يحدد فيها جميع النفقات الخاصة بالدولة ووسائل تمويلها، وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها، تعدد الموازنات يعرقل عناصر الموازنة بصورة واضحة فيما يلي⁴:

• إيضاح الحالة المدنية للدولة، إيضاح إساءة استخدام الأموال وتديريها.

• تسهيل الرقابة المالية العامة.

وبمعنى آخر وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة، وهذا يمكن تفسيره على أساس زاوية مادية والتي تعني أن جميع متطلبات العمليات المالية تخضع لقانون واحد هو قانون المالية⁵.

¹ مصطفى الفار، "الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 130.

² إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ص 360.

³ سليمان اللوزي- فيصل مراد، "إدارة الموازنة العامة" بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 1998، ص 22.

⁴ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 140.

⁵ محمد الصغير بعلي، - يسرى أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 92.

واستثناءات هذه القاعدة تتمثل في¹:

الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة تعود إلى مؤسسات مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية .

الموازنات الاستثنائية: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية المشاريع إنمائية عامة.

الموازنة الملحققة: هي عبارة عن موازنة المرفق العام ذات الطابع الصناعي والتجاري وذلك بفرض إدارة أمواله الذاتية بتطبيق أحدث الأساليب الإدارية بشكل منفصل عن موازنة الدولة، وترتبط الموازنة الملحققة ارتباطاً وثيقاً بالموازنة العامة.

حسابات الخزينة الخاصة (حركة النقود): وتشمل هذه الحسابات على جميع العمليات المالية المترتبة من خروج أو دخول الأموال إلى الخزينة العامة بصورة غير تائية.

1- قاعدة عمومية الموازنة:

وتقوم قاعدة عمومية الموازنة على أساس عدم إتباع طريقة الموازنة الصافية وهذا يستلزم إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما، أي عدم إتباع طريقة الناتج الصافي التي لا تسجل فيها إلا فائض الإيرادات على النفقة بالنسبة للوزارة، طريقة الموازنة الصافية تقوم على أساس إجراء مقاصة بين الإيرادات وبين النفقات التي أنفقت في السبيل الحصول عليها، ويؤخذ على قاعدة الموازنة الصافية أيضاً أنها تضعف الرقابة البرلمانية على نفقات وإيرادات الدولة لأن ذلك يؤدي إلى إخفاء بعض النفقات أو عدم الاقتصاد فيها².

وترتبط قاعدة عمومية الموازنة بقاعدتان هما قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص الاعتمادات.

أ- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:

وتقضي هذه القاعدة أن لا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق محددة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد، ويقابلها في جانب الآخر قائمة النفقات، تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية³.

فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة، يؤدي إما لزيادة الأموال المتوفرة لديها وقد يزيد على احتياجاته، مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير، مما يؤدي إلى قصور الأموال لديها، مما يعرقل أداءها لعملها على الوجه المطلوب.

¹ فوزت فرحات، "المالية العامة، الاقتصاد المالي (دراسة التشريع المالي اللبناني) مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص 164.

² محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 161.

³ محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع نفسه، ص 162.

ب- قاعدة تخصيص الاعتمادات:

تستهدف هذه القاعدة تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من وجوه الإنفاق العام الأمر الذي يدخل ضمن الموافقة أو الإجازة التي تمنحها السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، والتي تنصب أساساً على النفقات العامة بشكلها المفصل فليس من المعقول أن تكون موافقة السلطة التشريعية على النفقات العامة بشكل إجمالي تم تتولى بعد ذلك الحكومة توزيعها كما تشاء، وإلا ضاعت الحكمة من رسم البرامج والسياسات لتوجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو الاستخدامات المثلى¹.

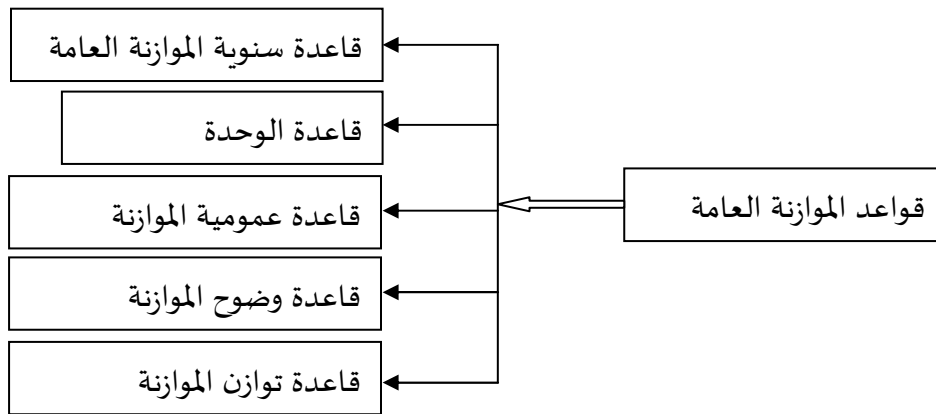
2- قاعدة الوضوح

ينبغي أن تندرج الموازنة العامة بالوضوح الكافي الذي يمكن أن تفهم مستوياتها سواء بالنسبة للسلطة التشريعية عندما تناقشها أو للقائمين على تنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراساتها وبناءاً على ذلك لا تتبع مخصصات للموازنة العامة بشكل إجمالي بل تقسم في أبواب أو فصول و مواد تساعد في إيضاح بيانات الموازنة².

3- قاعدة التوازن:

ويقصد بها ألا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس، وفي حالة العكس تعتبر الموازنة في حالة عجز أو فائض، أما في حالة العجز فهي تعبير عن زيادة النفقات عن الإيرادات، مما يضطر الدولة إلى تمويله عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي أو استخدام الاحتياطات، أما في حالة الركود الاقتصادي قد تلجأ الدولة إلى الإنفاق (العجز المقصود) والواقع أن الدولة قد تستحدث العجز للقضاء على الأزمات والبطالة ولتحقيق معدلات نمو عالية³.

الشكل رقم (01-II): قواعد الموازنة العامة



المصدر- من إعداد الطالب بالاعتماد على: إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص 350، خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

¹ خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، داروائل للنشر، عمان، ط2، 2005، ص 294.

² إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع نفسه، ص 38.

المبحث الثاني: هيكل الموازنة العمومية وتبويب النفقات العامة فيها

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة اقتصادية هامة يمكن بواسطتها استقرار مختلف سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. ويتوقف ذلك على طبيعة هيكلها ومادى وضوح جوانبها التنظيمية المختلفة، ومعرفة تبويب النفقات العامة فيها.

المطلب الأول: هيكل الموازنة العامة للدولة

يمكن توضيح هيكل الموازنة العامة من خلال التعرض إلى جوانبها المختلفة، ولقد أصبح ينظر للموازنة العامة على أنها عنصر هام في الكيان المؤسسي للدولة.

1- مفهوم هيكل الموازنة العامة للدولة

يقصد بهيكل الموازنة العامة، الجوانب التنظيمية لإطار الموازنة العامة وتبويبها وطرق جدولة البيانات المعروضة فيه، وقد تعددت هياكل الميزانيات باختلاف الاتجاهات والأساليب التي تتبناها أنظمتها، ولذا يعتبر اعتماد هيكل ملائم للموازنة من الخطوات المهمة التي يجب اتخاذها بغية الوصول إلى إعداد جيد للموازنة العامة¹.

2- شروط تبويبات الموازنة العامة²:

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه ليس هناك مدخل معياري لهيكل الموازنة وتبويبها يمكن تطبيقه على كل الدول بل إنه حتى في الدولة الواحدة قد يتغير النظام المعتمد عبر الزمن، أو عندما تتبنى الدول المختلفة أنظمة مختلفة عن الماضي. ويمكن استخدام طرق مختلفة لتصنيف بيانات الموازنة العامة، كما يمكن أن تكون كل طريقة مفيدة لها في واحد أو في ظروف مختلفة، وترتبط أفضلية أي من هذه الطرق بالهاء في أو الأهداف التي يخلد منها التبويب قيد البحث.

ومن هنا تبرز أهمية الأساليب المستخدمة في تبويب الموازنة، والتي يجب أن تتواءم مع حسابات واحتياجات وواقع وطبيعة كل دولة، وعلى نظام المحاسبة العمومية أن يوفر للموازنة العامة البيانات التي توفى بالاحتياجات اللازمة لها، كما ينبغي تصنيف وتبويب الجداول والبيانات والحسابات التي تضمنها الموازنة العامة، بما يتيح للسلطات العامة اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف المنشودة، وتقييم الأهمية النسبية للأنشطة التي تقوم بها الوحدات الإدارية.

ولذلك فإن أسلوب تبويب بيانات الموازنة لابد أن يهدف إلى تسيير إعداد الموازنة بما يتلاءم وأهداف الدولة وأن يعكس بوضوح ما تبتغيه الحكومة من تخصيص الموازنة المتاحة، وأن يتيح متابعة الرقابة لأحكامها على تنفيذ الموازنة .

ومن ثم فإن تبويبات الموازنة يشترط فيها المرونة والتنوع حتى يمكن أن تنظم حيث تسهل إعداد البرامج والمشروعات واعتمادها، ومن ثم تنفيذها والرقابة عليها.

¹ لعمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2007، ص 55-56.

² المرسي السيد حجازي، "مبادئ الإقتصاد العام، الدار الجامعية"، 84 شارع زكريا غنيم للنشر، بيروت، د ط، 2009، ص 33.

ويضاف إلى هذه الشروط شرطين يلزم توفيرهما في أي تقسيم للموازنة العامة وهما:

- الوضوح والبساطة، لأن الموازنة تعتبر أداة اتصال بين المواطنين وبين السلطات العامة في الدولة ولذلك فإنه يجب أن تظهر في شكل واضح ومبسط يكون في متناول الرأي العام كل ما يتعلق باستخدام الموارد العامة وجبايتها، وما قد يطرأ عليها من تغيير.

- التحديد والدقة في التقدير، حيث يجب أن يوضح تخصيص الموارد توضيحاً فيه تحديد لمختلف المسؤوليات، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة الدقة في تقدير النفقات أو الإيرادات بما يمكن من الوصول إلى معدلات أداء واضحة تسهل معها عملية الرقابة على التنفيذ.

وبصفة عامة يشترط في تبويب الموازنة العامة ما يلي:

- أن يكون ملائماً لطبيعة النشاط.

- أن يكون محققاً لأغراض الرقابة.

- أن يكون ممهداً للمراحل التلخيص وعرض النتائج ودراستها ويمكن إدراك أهمية الشروط السابقة لسلامة التبويب عندما ترتبط بالأهداف التي تسعى هذه التبويبات لخدمتها¹.

3- أهداف تبويبات الموازنة العامة:

ويهدف تبويب الموازنة العامة للدولة إلى تحقيق جملة من الأهداف ويمكن تلخيصها في أربعة أغراض رئيسية هي²:

- خدمة أهداف المحاسبة أو أغراض المسؤولية.

- تسهيل حياة البرامج ووضوحها.

- تحقيق الكفاءة في تنفيذ الموازنة العامة.

- دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للموازنة العامة.

ويمكن تلخيص بيانات الموازنة بوضع العمليات التي تخدم هدفاً محدداً في مجموعة واحدة؛ غير أنه من الواضح أنه لا يوجد أسلوب وحيد لتبويب بيانات الموازنة يستطيع أن يخدم كل الأهداف على الوجه الأمثل وهذا يستدعي تنوع التبويبات وتعددتها، إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض التبويبات التي يستطيع كل منها أن يخدم أكثر من هدف واحد؛ ومن هنا يكون تقييم أحد التبويبات، أو تفضيله على الأنواع الأخرى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجمال في أو الأهداف التي يستطيع أن يخدمها هذا النوع من التبويبات.

المطلب الثاني: تبويب نفقات التسيير في موازنة الجزائر

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة بنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ.

¹ المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 34..

² عبد الغفور إبراهيم، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، دار زهران للنشر، الأردن، د ط، 2009، ص 250.

نتناول في هذا المطلب:

أولاً: الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير.

ثانياً: تصنيف النفقات حسب العناوين.

أولاً: الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير:

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية¹.

تعتبر الوزارة في الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في موازنة الجزائر ثم تتوزع نفقات التقدير لكل وزارة من الوزارات إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير الموازنة الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية في الجدول (ب) وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، ط 4، 1992، ص 32.

الجدول (ب) توضيحي

الجدول رقم (1-11) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الوزارات
	رئاسة الجمهورية مصالح رئيس الحكومة الدفاع الوطني العدل الداخلية والجماعات المحلية الشؤون الخارجية المالية النقل التجارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات الطاقة والمناجم الشؤون الدينية والأوقاف المجاهدين تهيئة الإقليم والبيئة الأشغال العمومية التربية الوطنية التعليم العالي والبحث العلمي البريد والمواصلات التكوين المهني الفلاحة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني الصناعة وإعادة الهيكلة العمل والحماية الاجتماعية السكن والعمران العلاقات مع البرلمان السياحة والصناعة التقليدية الصيد البحري والوارد الصيدلانية الموارد المائية الصحة والسكان الاتصال والثقافة الشباب والرياضة المؤسسات والصناعات والمتوسطة
	المجموع الفرعي
	التكاليف المشتركة
	المجموع العام

المصدر: قانون المالية رقم 01-21 مؤرخ في 07 شوال الموافق لـ 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002.

ثانياً: تصنيف النفقات حسب العناوين لكل وزارة:¹

بعد ما رأينا كيف تتوزع نفقات التسيير على أساس الوحدة الإدارية التي هي الوزارة سوف نرى توزيع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة في شكل عناوين، بحيث تصبح الوزارة غير حرة في استعمال الاعتمادات المخصصة لها، إذ يتم توزيعها داخل كل وزارة على أساس عناوين، ثم كل عنوان يتقدم بدوره إلى مجموعة من الأقسام.

وتتم عملية تبويب نفقات التسيير إلى في 4 عناوين وهي محددة في المادة رقم 24 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

2. تخصيصات السلطات العمومية.

3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

4. التدخلات العمومية.

إن النفقات العادية تتكون من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، ونفقات التسيير تتكون من العنوان الثاني تخصيصات السلطات العمومية) والعنوان الثالث (النفقات الخاصة بالوسائل المصالح) بينما النفقات التحويلية تتكون من العنوان الأول (أعباء الدين العمومي والنفقات المحرومة من الإيرادات) والعنوان الرابع التدخلات العمومية.

إن هذه العناوين الأربعة مقدمة إلى عدد متغير من الأقسام وهي توضح توجه النفقة ذات الطابع الوظيفي.

فالعنوان الأول: أعباء الدين العمومي يتكون من عدة أقسام هي:

القسم الأول: دين داخلي قابل للتخفيف.

القسم الثاني: دين داخلي متديذب.

القسم الثالث: دين خارجي.

القسم الرابع: ضمانات.

القسم الخامس: نفقات مخففة للإيرادات.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان: غير مقسم إلى أقسام

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

¹ بصديق محمد، النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 98.

القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمال

القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والمنح

القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية.

القسم الرابع: الأدوات وتديير المصالح.

القسم الخامس: أشغال الصيانة

القسم السادس: إعانات التسيير

القسم السابع: مصاريف مختلفة.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

القسم الأول: تدخلات سياسية واقتصادية.

القسم الثاني: النشاطات الدولي.

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي.

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي - التشجيعات والتدخلات.

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي - تدخلات ومساعدات.

القسم السادس: النشاط الاجتماعي المساعدة والتضامن.

القسم السابع: النشاط الاجتماعي - الوقاية.

إن تقسيم العناوين إلى أقسام تخضع له جميع الوزارات، وذلك بناء على مرسوم تنفيذي تصدره الحكومة، ويلاحظ أن هذا التقسيم مشتق من القوانين الفرنسية وخاصة إصلاحات 1972 لأنها تقدم ميزانية كل وزارة إلى 7 عناوين 4 منها تخص نفقات التسيير و 3 منها تخص نفقات التجهيز، ويعد استثناء على قاعدة الوحدة الإدارية (الوزارة الأعباء أو التكاليف المشتركة وهي عبارة عن نفقات لا يمكن أن يحدد توزيعها عندما يتم التصويت عليها، ويتم توزيع هذا النوع من الاعتمادات خلال الدينية وفق مراسيم تصدرها وزارة المالية (حسب المادة رقم 21 من قانون 17 / 84 المتعلق بقوانين المالية). وتتكون الأعباء المشتركة من¹:

● اعتمادات موجهة لخدمة الدين

● تخصيصات خاصة بتمويل النقص الضريبي

● اعتمادات خاصة بالتشغيل - التضامن - السكن ... الخ

و ميزانية الأعباء المشتركة توزع اعتمادها على مختلف العناوين مع ملاحظة أن أكبر أندية منها خاصة بميزانية التسيير وبالأخص العنوان الأول: أعباء الدين العمومي.

¹ بصديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

المطلب الثالث: تبويب نفقات التجهيز في موازنة الجزائر:

نعالج هذا المطلب بالتطرق إلى ما يلي:

أولاً: توزيع نفقات التجهيز إلى قطاعات .

ثانياً: توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين وأقسام.

ثالثاً: أنواع الاعتمادات.

أولاً: توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات:

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات والموضح في الجدول التالي (جدول توضيحي).

الجدول رقم (2-II) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات

القطاعات	اعتماد الدفع بالآف دج	رخص البرامج بالآف دج
المحروقات الصناعات المصنعة المناجم والطاقة (منها الكهرباء والريفيّة) الفلاحة والري الخدمات المنتجة المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية التربية والتكوين المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية السكن مواضيع مختلفة المخططات البلدية للتنمية		
المجموع = الفرعي للاستثمار		
أجال استحقاق تسديد الخزينة ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية نفقات برأسمال الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيةها الأعباء المرتبطة بمدىونية البلديات مقابلات هبات إعادة رسملة البنوك الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة		
المجموع الفرعي العمليات برأسمال = المجموع العام =		

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 79 قانون رقم 01-21 مؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق لـ 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002.

ثانيا: توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين وأبواب.

1- : توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين.

تصنف المادة رقم 35 من قانون 17 / 84 نفقات التجهيز إلى 03 عناوين وهي:

العنوان الأول: الاستثمار المنفذة من قبل الدولة.

العنوان الثاني: إعاقات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

العنوان الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

وفيما يخص ميزانية التجهيز فإن الاعتمادات المخصصة لها يتم توزيعها إلى الثلاثة عناوين السالفة الذكر بعد ذلك تقسم إلى أقسام مشتركة بين العنوان الأول و العنوان الثاني. أما العنوان الثالث فهو غير معني بالتقديم وفيما يلي الأقسام الخاصة بالعنوان الأول والعنوان الثاني:

القسم الأول: الفلاحة.

القسم الثاني: الطاقة والمناجم.

القسم الثالث: النقل والاتصالات.

القسم الرابع: المؤسسات الصناعية والتجارية.

القسم الخامس: السكن والعمران.

القسم السادس: تجهيزات ثقافية واجتماعية.

القسم السابع: تجهيزات إدارية.

القسم الثامن: استثمارات خارجية.

2- توزيع النفقات على الأبواب¹:

و هذا التصنيف للنفقات على أداء الأبواب هو أساس التخصيص باعتبار أن قاعدة التخصيص مهمة في مجال قانون الموازنة باعتبار أن ترخيص السلطة التشريعية (البرلمان) لا يكون بصفة إجمالية للنفقات وإنما يكون بصفة مفصلة. فإذا كانت السلطة التشريعية (البرلمان) تسمح للحكومة بصفة إجمالية أي الاعتمادات ككتلة واحدة فهذه الأخيرة تطبق سياستها ولكن في حدود الاعتمادات الممنوحة، وإذا كانت الاعتمادات المصادقة عليها بصفة مفصلة فالحكومة هنا مجبرة على احترام تطبيق معايير توزيع الاعتمادات. فحرية الحكومة أو الجهاز التنفيذي تبقى محدودة جدا كلما كانت الإعتمادات المصادق عليها تمت بصفة دقيقة جدا. فقاعدة التخصيص تنبع من اعتبارات سياسية والغرض منها، هو مراقبة السلطة التشريعية (البرلمان) العمل الحكومة أو للنشاط المالي للحكومة. ويكون ذلك باللجوء إلى لجان مخصصة وهذا ما يسهل من إمكانية

¹ بظاهر جمال الدين، "مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 46.

فحص السلطة التشريعية البرلمان) للموازنة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التقسيم بصفة مفصلة للاعتمادات لا يؤدي إلى شل حركة المصالح المختلفة.

ويعتبر الباب كوحدة للمصادقة عليها فقط، وإنما كوحدة تدبير للإعتمادات الخاصة بالموازنة. فمصادقة السلطة التشريعية البرلمان) تكون على الموازنة العمومية (النفقات والإيرادات على مستوى العناوين والوزارات والحسابات الخاصة على الخزينة على حساب فروع الحسابات للأخري.

أما فيما يخص التوزيع بين الأقسام والأبواب ومختلفة الحسابات المستقلة للخزينة الأخرى فتعود للحكومة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية حيث تقوم هذه الأخيرة بإصدار مراسيم توزيع خاضعة لمراقبة اللجان المالية.

فإذا كانت الحكومة لا تستطيع تقسيم الاعتمادات بصفة حرة في مراسيم التوزيع فلها حرية كبيرة في تحديد كل من عدد الأبواب ومحتواها، وذلك عند تحضير مشروع قانون المالية.

ويجب أن تكون الإعتمادات متخصصة بالأبواب الجامعة للنفقات حسب طبيعتها أو حسب تخصيصها والمقصود هنا يمنع الجمع في نفس الباب نفقات متباينة كنفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار) كأن يجمع نفقات الموظفين مع نفقات المواد واللوازم وأخيرا نستطيع القول أنه ليس هناك أي قاعدة تحدد حجم الأبواب في الموازنة.

ثالثا: أنواع الاعتمادات

مبدئيا تعتبر الاعتمادات حصرية ولكن هناك استثناءات، ففي المادة 26 من قانون 84/17 المؤرخ في 7/7/1984 المتعلق بقوانين المالية يقدم الإعتمادات إلى 3 أنواع:

وهي الإعتمادات الحصرية، الوقتية، ثم التقييمية.

أ. الإعتمادات الحصرية

الإعتمادات المسجلة في قوانين المالية عادة لها طابع حصري فلا يسمح بالإلتزام أو الارتباط والأمر بالنفقات إلا في حدود المبلغ المخصص المفتوح في الباب و الذي تكون فيه هذه النفقات مقيدة والإعتمادات الحصرية لا يمكن تعديلها إلا بواسطة قانون المالية أو ببعض الإجراءات التحويل، النقل، الترحيل. فتتوع وتعد هذه الإجراءات يبين أن الطابع الحصري للاعتمادات الحصرية نسبي إلا أن هناك بعض الاستثناءات على الإعتمادات الحصرية كالإعتمادات التقييمية والإعتمادات الوقتية¹.

ب. الإعتمادات التقييمية:

تستعمل هذه الإعتمادات للوفاء بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية أو اتفاقيات مبرمة قانونا كما تطبق على تكاليف العدالة والتعويضات المدنية المدفوعة للموظفين. إلا أن هذه النفقات لا تخص فقط نفقات الموازنة العمومية وإنما تخص بعض من الحسابات الخاصة على الخزينة وتعتبر النفقات الواردة في

¹ بطاهر جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الباب الأول المتعلق بالدين العمومي، ديونا للدولة على أنها اعتمادات تقييمية، وكذلك بالنسبة للمعاشات والريع التي تقع على عاتق الدولة، و المبالغ المحصلة من غير حق والإعفاءات من الضرائب والرسوم والمبالغ المستردة. ولا يمكن التراجع عن هذه الإعتمادات في حالة عدم كفاية المخصصات المسجلة في مختلف الأبواب المعنية¹.

ج. الإعتمادات الوقتية

يتم تطبيق هذه الإعتمادات على النفقات المخصصة طبقا لقانون أو مرسوم والتي لا يمكن أن يتناسب مبلغها بدقة مع مبلغ التخصيص في الموازنة المنصوص عليها في قانون المالية. وينص قانون المالية على مختلف الأبواب التي تتضمن أو تكتسي طابعا وقتيا في كل سنة. ففي الإعتمادات الوقتية لا يمكن أن يؤمر بدفع النفقات إلا في حدود الإعتمادات المفتوحة، وإذا ما تبين خلال الدفعة أن هذه الاعتمادات غير كافية يمكن إتمامها باقتطاعات من الإعتماد الإجمالي المناسب، و الخاص بالتكاليف المشتركة وذلك بواسطة مرسوم صادر عن وزير المالية².

المبحث الثالث: إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها

إن الهيئة المسؤولة عن تحضير الموازنة في كل الدول هي السلطة التنفيذية - الحكومة، أي تقوم بتنفيذ كل من الإيرادات العمومية والنفقات العمومية، ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات، إعتمادات، وهذا بوضع بيان في وثيقة الموازنة العمومية للدولة مع مراعاة القواعد الأساسية لها، والبيان الحسابي والعدد الإجمالي للنفقات والإيرادات و الفرق بينهما مع ترتيب الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة.

المطلب الأول: إعداد الموازنة العمومية

إن مرحلة الإعداد تعني مجموعة من المسائل ذات طبيعة فنية وإدارية تتصل بشكل أو بآخر بتحديد الموارد الاقتصادية التي تخصص لإشباع الحاجات العامة وهذا التحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

فمرحلة الإعداد تتلخص في وضع تقديرات للنفقات العمومية والإيرادات العمومية من طرف السلطة التنفيذية لفترة مالية مقبلة. وترجع مسؤولية السلطة التنفيذية لهذا الإعداد إلى عدة أسباب وهي³:

1. اعتبار السلطة التنفيذية المسؤولة عن الموازنة العمومية من حيث العمل على تحضيرها.
- 2- اعتبار السلطة التنفيذية المسؤولة عن تسيير المرافق وهذا ما يجعل لها القدرة أكثر على تقدير النفقات والإيرادات.
3. الموازنة العمومية تعتبر خطة الحكومة، المتمثلة في برنامجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

¹ المواد 27، 29، 28 من قانون 17-84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية.

² المادة 30 من قانون 17-84 المؤرخ في 1984 /7/7 المتعلق بقوانين المالية.

³ سوزي عدل ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 309-311.

أولاً: إجراءات الإعداد :

تقوم كل من المصالح واللجان الحكومية بإعداد الموازنات الخاصة بها والتابعة لها ثم ترسلها إلى وزارة المالية قبل بداية السنة المالية الجديدة، بعد هذا الإرسال تقوم الحكومة بإجراء التنسيق بين مختلف هذه الوزارات مراعية في ذلك تحقيق أهداف الخطة السنوية المقررة¹ حيث تعمل على إجراءات الاتصالات بالجهات أو اللجان الحكومية، وذلك قصد مناقشتها في اقتراحاتها المرسلة والخاصة بالإيرادات والنفقات العمومية، حيث تلتزم هذه الجهات بتقديم كل البيانات والإيضاحات بدقة، وبعد انتهاء وزارة المالية من إعداد الموازنة العمومية ترسله إلى المجلس التشريعي للموافقة عليها واعتمادها، وبعدها تحيله إلى رئيس الجمهورية أين يقوم بإرساله إلى البرلمان لاعتماده وذلك قبل بداية السنة المالية الجديدة .

ثانياً : طرق تقدير النفقات العمومية:

يخضع تقدير النفقات العمومية إلى طريقة التقدير المباشر وطريقة اعتمادات الارتباط وكطريقة ثالثة طريقة اعتمادات البرامج.

1- التقدير المباشر: يخضع التقدير المباشر للنفقات العمومية تبعاً للحاجات المنتظرة، وهو لا يثير صعوبات فنية، ولا يتطلب سوى أن يكون صادقاً، ويطلق لفظ اعتماد على المبالغ المقترحة للنفقات² ومع ذلك يجب على السلطة التنفيذية الأخذ بعين الاعتبار بعض القواعد عند إجرائها تقدير النفقات.

- النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنات السابقة.

- الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المخططة.

- الالتزام بتحقيق المشروعات المقررة في الخطة.

ويتم تقدير النفقات العمومية تبعاً للتقسيمات الوظيفية مثل نفقات الزراعة، الصناعة، التعليم والتقسيمات الاقتصادية وهو بدوره يتقدم إلى نوعين: الإنفاق الجاري ويشمل الأجور والنفقات والتحويلات الجارية، والإنفاق الاستثماري ويشمل تغطية الاستثمارات وتمويل عمليات الإقراض والاقتراض.

2- اعتمادات الارتباط: وتتلخص في أن يدرج المبلغ كله في موازنة السنة الأولى ولكن في شكل اعتمادات تقديرية، وهو ما يسمح بتقدير النفقات في الوجهة القانونية والارتباط بها في الوجهة الفنية، دون دفعها فعلاً ويدرج في موازنة كل سنة من السنوات اللاحقة الجزء الذي ينتظر دفعه فعلاً من النفقات³.

3- اعتمادات البرامج : وهو يقدر تنفيذ برنامج مالي طويل المدى على عدة سنوات مع الموافقة على الإعتمادات اللازمة له.

¹ السيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 500.

² محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، ج1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978-1979، ص 372.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 300.

ثالثاً: طرق تقدير الإيرادات العمومية:

تبدو المشكلة هذا أكثر تعقيداً، إذ يقتصر الأمر على التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية وعلى الأخص الضرائب باعتبارها أهم مصدر من مصادر الإيرادات، ومن أهم طرق تقدير الإيرادات العمومية هي طريقة التقدير المباشر، وطريقة التقدير الآلي، طريقة المتوسطات.

1- التقدير المباشر: في التقدير المباشر تترك حرية تقدير الإيرادات للقائمين بها، ويمكن لهم الاسترشاد بالإيرادات التي حصلت فعلاً في السنوات السابقة، وما ينتظر أن يكون عليه النشاط الاقتصادي والدخل القومي، والمتغيرات التي تحدث في الضرائب والرسوم وفي ممتلكات الدولة. وتقسم هذه الطريقة الإيرادات إلى نوعين: إيرادات جارية وإيرادات رأسمالية.

2- طريقة التقدير الآلي: وتهدف إلى التوصل لوضع قواعد للتقدير بعيدة عن الذاتية والاجتهادات الشخصية، مثل طريقة الزيادة أو النقص النسبي والتي تقتضي تقدير الإيرادات للسنة المقبلة وفق آخر سنة مالية منتهية بزيادة معدل 15% مثلاً: إذا كان التوقع زيادة النشاط الاقتصادي أو إنقاصها بمعدل محدد إذا كانت الدولة تتوقع نقص في نشاطها الاقتصادي.

3- طريقة المتوسطات: وفيها يتم تقدير الإيرادات على أساس متوسط الإيرادات السنتين (2) أو (3) ثلاث سنوات مالية سابقة.

المطلب الثاني: اعتماد الموازنة العمومية وتنفيذها.

خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى كيفية اعتماد وتنفيذ الموازنة العمومية.

أولاً: اعتماد الموازنة العمومية:

هو مسؤولية السلطة التشريعية التي تنوب عن الشعب باعتبار أنها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع الأعمال التي تقوم بها، ويعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة من الحقوق الرئيسية التي اكتسبتها السلطة التشريعية عبر التطور التاريخي، وعليه فإن اعتماد السلطة التشريعية للموازنة لا بد أن يسبق التنفيذ، بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع البدء في تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية، وغالباً ما تكون هناك لجان مختصة لمناقشة مشروع الموازنة بعد عرضه من قبل السلطة التنفيذية، ومعظم ما يدور حوله النقاش هو جانب النفقات وعلى الأخص التغييرات المقترحة في مشروع الموازنة بعد التعديلات التي تجرئها اللجان المختصة، وبعد الانتهاء من المناقشة وفي حالة الموافقة على اعتماد مشروع الموازنة تشرع السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها، وفي حالة عدم الموافقة يؤدي إلى تغيير سياسي مثل استقالة الحكومة أو حل البرلمان وهذا الإجراء يتخذ في المجتمعات الديمقراطية¹.

ثانياً: تنفيذ الموازنة العمومية:

يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم به من خلال الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة، حيث يتم في هذه المرحلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات حسب الاعتماد

¹ مصطفى حسن سلمان، "المالية العامة" دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص 57.

المخصص لكل دائرة، ويتم الإنفاق من خلال الوحدات الإدارية وفقا لما هو مخول لها قانونا. وخلال التنفيذ يجب مراعاة الاعتبارات التالية¹:

- خفض نفقات تنفيذ الموازنة.

- ضمان تحقيق السياسة الضريبية وسياسة النفقات العمومية للأهداف الموضوعية.

إن ضمان التحصيل أو ضمان تحقيق السياسة الضريبية يستوجب توفير أجهزة تتولى متابعة الإدارات المسؤولة عن الإنفاق حتى لا يخرج عن إطاره المعتمد في الموازنة العمومية.

1- كيفية تنفيذ العمليات الخاصة بالنفقات:

إن إجازة السلطة التشريعية النفقات العمومية لا تعني التزام الحكومة بإنفاقها، وإنما يعني الترخيص لها بأن تقوم بالإنفاق العام في حدود هذه المبالغ على الأوجه المعتمدة من أجلها، معتمدة في ذلك على قاعدة تخصيص الاعتمادات أي التزام السلطة التنفيذية بعدم تحويل اعتماد ما من الغرض المخصص له في الموازنة العمومية.

وفي هذا الصدد نجد مجموعة من الإجراءات أو الخطوات التي تستهدف الحفاظ على أموال الدولة ومنع الإساءة إلى استخدامها، وذلك بوضع رقابة على تنفيذ الموازنة بدأ بالارتباط بالنفقة ثم تحديدها وفي الأخير صرف مبلغها.

أ- الارتباط بالنفقة وتحديدها: يحصل الارتباط عندما تتخذ السلطة التنفيذية قرار ينتج عنه دين في ذمة الدولة يجب سداؤه التوقيع على شراء سلعة... هذا أولا، وكخطوة ثانية: تحقيق أو تسوية النفقة أو تحديدها ويتم ذلك بإصدار السلطة التنفيذية لقرار تحديد المبلغ الذي تلزم الدولة بدفعه نتيجة النفقة السابق الارتباط بها، ولكنه يجب التأكد من أنه لم يسبق الدفع من قبل وذلك بتقديم جميع الوثائق الخاصة بالنفقة ويطلق عليها اسم مذكرة التصفية.

ب - الأمر بدفع النفقة: وهي تمثل الخطوة الثالثة تتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة التي ارتبطت بها الإدارة والتي سبق تحديدها وغالبا ما يصدر في نفس الوقت مع تحديد النفقة.

ج- صرف النفقة: أي صرف قيمة النفقة المحددة سابقا للشخص صاحب العلاقة، وقد تكون عملية الصرف الدفع الفعلي) نقدا أو شيكا مهما كان نوعه.

2- التزام السلطة التنفيذية بتحصيل كافة المبالغ المقدرة كإيرادات عمومية:

تقوم الجهات الحكومية المختلفة وذات صاحبة الاختصاص بتحصيل ما ورد في بنود الإيرادات العامة للموازنة، وهذا طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، ولا يجوز لأي جهة كانت تتجاوز صلاحياتها المخولة لها قانونا والقاعدة هي (عدم تخصيص الإيرادات العامة)²، وهي تعني أن تكون جميع الإيرادات المحصلة من

¹ مصطفى حسن سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 180.

طرف خزينة الدولة في مجموعة واحدة لتمويل كافة النفقات العامة للدولة دون تمييز بين إيراد وأخر حسب مصدره.

3- كيفية مواجهة الاختلافات بين الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية في جانب الإيرادات والنفقات:

تواجه مرحلة التنفيذ كافة النتائج المترتبة عن مقارنة التنبؤات و التقديرات، من بينها الاختلافات التي قد تنشأ بين الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية في جانب الإيرادات والنفقات. فبالنسبة للإيرادات¹.

- إذا كانت الإيرادات الفعلية < الإيرادات المتوقعة: يتم تحويل الزيادة إلى الأموال الاحتياطية.

- إذا كانت الإيرادات الفعلية > الإيرادات المتوقعة يتم تغطية العجز بفرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، أو الإصدار النقدي الجديد، أو اللجوء إلى الاقتراض.

- أما إذا كانت الزيادة في نوع و النقصان في نوع آخر يتم ذلك بتعويض بعضهما البعض.

أما بالنسبة للنفقات:

- أخطاء التقدير لا تعوض بعضها البعض، بمعنى الاعتمادات الواردة في باب معين لا يجوز تحويلها إلى باب آخر إلا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية.

- حدوث وفرة أو فائض في الاعتماد المخصص لهدف معين، لا يجوز استعماله في تغطية عجز آخر ويلغي في نهاية السنة المالية ولا يدرج في الموازنة الجديدة² في الجوائز مثلا.

- الاعتماد المخصص لغرض ما لا يكفي لتحقيقه سواء كان نتيجة لظروف طارئة أو الخطأ في التقدير. فلا مناص من العودة إلى السلطة التشريعية، ويكون إما بطلب اعتماد إضافي تكميلي أو بطلب اعتمادات إضافية غير عادية لمواجهة النفقات الجديدة³ نتيجة الظروف الطارئة.

ومن المستحسن أن تلجأ بعض الدول إلى إدراج اعتماد إجمالي أو ترك الحرية للسلطة التنفيذية في تمويل بعض النفقات غير العادية، وهذا لا يكون إلا بمعرفة سلطة وزير المالية، ويخضع الصرف هنا إلى رقابة دقيقة من طرف السلطة التشريعية ويدرج هذا كله تحت قاعدة تخفيض الاعتمادات.

2- عمليات الخزينة:

ليست الخزينة مكانا ماديا تتجمع فيه الأموال بل أصبحت تتجمع فيها القيود المحاسبية و الحسابات، وأصبحت الدولة فيها تقوم بدور الصيرفي أي تعتبر كحلقة اتصال بين تحصيل الموارد و صرفها، وهي تابعة لوزارة المالية، ومن هنا فهي تقوم بمهمة ذات شقين: تحصيل الإيرادات و صرف النفقات بإسم الدولة من جهة، و التوفيق بين عمليات التحصيل و عمليات الصرف من جهة أخرى، وهذا مع مراعاة إمكانية الخزينة في الدفع.

¹ أحمد زهير شامية، و خالد الخطيب، مرجع سبق سبق ذكره، ص 296.

² المادة 22 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1408، الموافق لـ 1984/7/7، و يتعلق بقوانين المالية.

³ أحمد زهير شامية، و خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 298.

وقد تجد الخزينة نفسها مضطرة إلى دفع نفقات قبل تحصيل ما يقابلها من إيرادات فتلجأ إلى ما يسمى بعمليات الخزينة للحصول على الأموال اللازمة وذلك بالوسائل التالية:

- الاقتراض قصير الأجل من البنك المركزي لا يتجاوز السنة.
- إصدار أذونات الخزينة قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة.
- سحب المبالغ من المال الاحتياطي الذي يكون من فائض الإيرادات العمومية و الناتج عن عدم صرف الاعتمادات المقررة في الموازنة العمومية.

المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العمومية للدولة. وتسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة¹. إن رقابة تنفيذ الموازنة العمومية من الأمور البالغة الأهمية في كافة الدول نظراً لأهميتها في تحقيق الدقة في التنفيذ وفي احترام حق السلطة التشريعية في مراقبة الأموال العامة إنفاقاً وتحصيلاً. ولهذا الغرض تلجأ الكثير من الدول إلى إنشاء أجهزة خاصة للرقابة إلى جانب الرقابة الإدارية التي تقوم بها السلطة التنفيذية مع الرقابة التشريعية التي تقوم بها السلطة التشريعية.

حيث تهدف الرقابة على تنفيذ الموازنة إلى التأكد من تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة دون إسراف أو تبذير، وذلك حفاظاً على حسن سير الإدارة الحكومية مالياً، وحسن سير الأموال العمومية. كما تهدف أيضاً إلى ضمان عدم خروج الحكومة على الحدود التي رسمتها السلطة التشريعية في اعتمادها وإجازتها للموازنة العمومية، هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فإن أساليب تطبيقها متنوعة ومتعددة تختلف من دولة إلى أخرى. فما هي أنواع الرقابة على التنفيذ؟

أولاً: الرقابة على التنفيذ من خلال التوقيت المختار لممارستها:

- 1- الرقابة السابقة على التنفيذ: ويطلق عليها البعض الرقابة الوقائية (المانعة)² لأنها تهدف إلى منع وقوع المخالفة. وتتم قبل عملية الصرف وذلك بموافقة الجهات المختصة نفسها مثل أقسام المراجعة والتدقيق في الوزارات أو عن طريق محاسبي الإدارة. فمن البديهي أن عمليات الرقابة تتم على جانب النفقات فقط، لأنه لا يتصور أن تكون هناك رقابة سابقة على تحصيل الإيرادات العمومية، وتمثل الجزء الأكبر الأهم من الرقابة الإدارية، ومن مزايا هذا النوع من الرقابة تقليل فرص ارتكاب الأخطاء المالية وذلك للمحافظة على المال العام.
- 2- الرقابة أثناء التنفيذ: أما بالنسبة للرقابة أثناء التنفيذ، وهي تمثل مختلف عمليات المتابعة التي تقوم بها الجهات المختصة أثناء قيام الدولة بنشاطها المالي الذي يتعلق بالنفقات والإيرادات الواردة بالموازنة العمومية للدولة، وعادة ما تقوم بهذه الرقابة المجالس النيابية المختلفة التابعة للسلطة التشريعية.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 341.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 309.

3- الرقابة اللاحقة على التنفيذ: تبدأ هذه الرقابة بعد إنتهاء السنة المالية وقفل الحسابات وإعداد الحسابات الختامية للدولة، فهي بذلك لا تقتصر على النفقات العامة فقط بل تمتد لتشمل الإيرادات العامة كذلك.

حيث تتخذ هذه الرقابة أشكالاً متعددة، فقد تقتصر على المواجهة الحسابية لجميع العمليات المالية وذلك للكشف المخالفات والتجاوزات الواقعة، وقد تمتد إلى البحث عن مدى كفاءة الوحدة الإدارية في استخدام الأموال العمومية.

ويتولى هذه الرقابة جهاز يتمتع بالاستقلال التام عن السلطة التنفيذية، وتمنح له جميع السلطات والضمانات ليقوم بعمله على أحسن وجه.

إذا كان هذا النوع من الرقابة يحمل ما تقدم من مزايا، إلا أن هناك ما يعيبه، لأنه لا يمكن اكتشاف الأخطاء الفنية والانحرافات المالية إلا بعد عملية الإنفاق الفعلي، فإنه بذلك يقلل من وقوع المخالفات ولكنه لا يمنع وقوعها، وتكون مهمته هي التنبيه، بالإضافة إلى ذلك فالكشف المخالفات يكون بعد وقت طويل من وقوعها¹.

ثانياً: الرقابة على التنفيذ من حيث نوعية الجهة القائمة بها:

تنقسم الرقابة من حيث نوعية الجهة القائمة بها إلى نوعين وهي : الرقابة الإدارية أو الذاتية كرقابة الدولة لذاتها. والرقابة المستقلة أي مراقبة التنفيذ عن طريق هيئات مستقلة تحمل الطابع القضائي.

1- الرقابة الإدارية أو الذاتية: تتم هذه الرقابة داخل السلطة التنفيذية وتتمثل هذه الرقابة في أبسط صورها في رقابة الرؤساء على مرؤوسهم، كرقابة موظفي المالية أو الخزينة على مديري الحسابات لدى الوزارات وذلك على عمليات الصرف التي تقوم بها ، ومضمون هذه الرقابة أن توكل إلى وحدة متخصصة ترتبط بالجهات الإدارية العليا (مصلحة التدقيق والمراقبة وتعرف بالرقابة الإشرافية التوجيهية، وهي قائمة أساساً على المراقبة الشخصية والذاتية لكونها نابعة من داخل الفرد وشخصيته ومعتقداته.

2- الرقابة المستقلة أو القضائية: تقوم بها هيئة مستقلة عن الهيئة التنفيذية مهمتها اكتشاف الأخطاء والانحرافات المالية، حيث تفرض عقوبات ردعية بحق مرتكبيها المقررة قانوناً، أو تنبيه المسؤولين بتدارك الموقف أو إحالهم للقضاء إذا استدعى الأمر. بالإضافة إلى قيامها بتحرير الوثائق والتقارير السنوية، تعرض فيها ما يتم اكتشافه من مخالفات وكيفية معالجتها ، مع تقديمها اقتراحات تقلل بموجبها هذه المخالفات في ثالثاً: الرقابة التشريعية الشاملة على تنفيذ الموازنة العمومية:

وهي تتمثل في رقابة السلطة التشريعية وتدعى أيضاً الرقابة السياسية، فهي بذلك أكثر عمومية من سابقتها (الإدارية والقضائية) وذلك لما لها من السلطة في الرقابة المالية ويرجع السبب في ذلك أن رقابة تنفيذ الموازنة العمومية هي من اختصاص السلطة التشريعية وهذا استناداً إلى أمرين:

الأول: أن السلطة التشريعية مسؤولة عن رقابة أعمال السلطة التنفيذية.

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 310.

والثاني أن السلطة التشريعية تقف في نهاية السنة المالية على مدى تقيد السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مطالبة المجالس النيابية للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة، سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجواب.

رابعاً: الرقابة الحسابية:

تقوم بمراجعة الدفاتر المحاسبية والتدقيق في دراستها والتأكد من مدى مطابقتها للاعتمادات المحددة في الموازنة، والتأكد كذلك من صحة تطبيق القوانين واللوائح ومدى تطبيقها، وأن الأموال التي تم تحصيلها أو صرفها قيدت في الأبواب و البنود الخاصة بها، وأن عمليات التحصيل والصرف تمت بموجب سندات صحيحة ومعتمدة.

خامساً: الرقابة التقييمية:

تتمثل هذه الرقابة في محاولة تقييم نشاط الدولة المالي عن طريق وضع معايير وأنماط تتخذها أساساً للمراجعة والكشف عن الأخطاء في استعمال المال العمومي، فهي بذلك تهدف إلى مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، كما تقوم بالكشف عن مدى كفاءة وحدات الاقتصاد العام والكلية، ومحاولة خفض تكاليف الإنجاز وتحسين مستوى الأداء والخدمات، بل وقياس أيضا المنفعة التي تكون قد عادت على المجتمع من جراء تنفيذ البرامج والمشروعات العامة المشار إليها في الموازنة العمومية، محاولة بذلك وضع التكلفة والعائد في مقارنة موضوعية تمكننا من تقييم إنتاجية وحدات الاقتصاد العام والكلية¹.

¹ بصديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الموازنة العامة يمكن استخلاص:

أن الموازنة العامة تتمثل في برنامج يوضع من طرف السلطة العمومية حيث يتم مقابلة النفقات العامة اللازمة لتلبية الحاجات العامة بالإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة عادة تمثل سنة، وتلتبط سياسة الموازنة العمومية بالسياسة الاقتصادية من خلال دور السلطات النقدية والجهاز المصرفي في عملية تمويل العجز في الموازنة العمومية.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية والتحليلية لبعض
المتغيرات الاقتصادية الكلية على
رصيد الموازنة العامة

تمهيد:

يتمثل الهدف من دراستنا في محاولة تحديد العوامل المؤثرة في رصيد الموازنة العامة للدولة، حيث سنعرض أهم المراحل التي تقوم عليها النمذجة القياسية، وذلك بتقدير المعالم وإجراء الاختبارات الإحصائية المعروفة بهدف اختبار أحسن نموذج مفسر للظاهرة المدروسة، ويتم تحديد العلاقة الكمية بين المتغيرات عن طريق ثلاثة مراحل أساسية هي:

- 1- صياغة النموذج بتحديد المتغيرات المفسرة التي تؤثر على المتغير التابع على ضوء المعطيات المتحصل عليها .
- 2- تقدير المعالم وهذا بعد استعمال البيانات الخاصة بمتغيرات الظاهرة و ذلك بانتقاء إحدى طرق الاقتصاد القياسي الملائمة، وقد تم اختيارنا لطريقة المربعات الصغرى MCO بحيث نحصل على النتائج بمساعدة برنامج Eviews الذي يمدنا بالمعلومات القياسية حول الظاهرة المدروسة .
- 3- إجراء الاختبارات اللازمة و التي تسمح لنا باختيار أحسن نموذج.

المبحث الأول: التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية

يمكن حصر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في رصيد الموازنة العامة للدولة والنفقات العامة (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) في الجزائر إلى المجمعات الكلية، من خلال التطرق إلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في رصيد الميزانية العامة للدولة وذلك بتقدير نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين رصيد الموازنة العامة للدولة والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها بالاستعانة بتقنية الانحدار الخطي المتعدد.

ويمكن استخلاص أن رصيد الموازنة العامة للدولة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها: نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وأن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع والمتمثل في: رصيد الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: دراسة تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر

إن رصيد الموازنة العامة للدولة تعكس الوضع المالي ودرجة النمو الاقتصادي وتعتبر عن الوضع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وهي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة ويعبر عنه بالمتغير التابع.

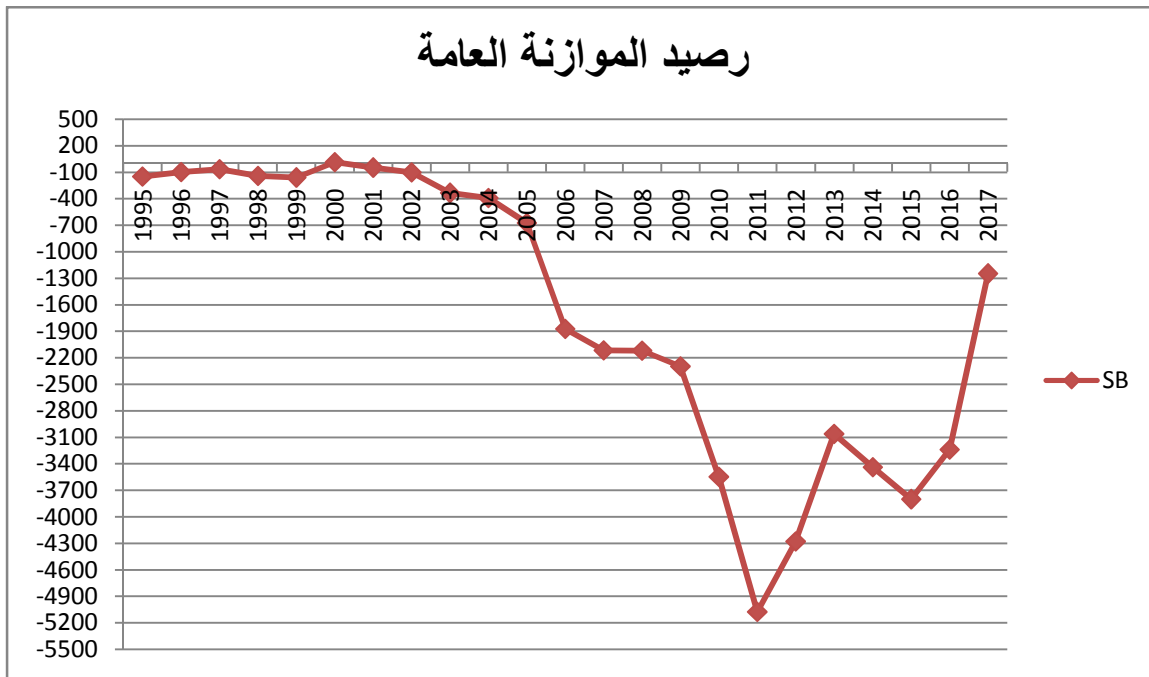
الجدول رقم (III-1) يمثل تطور رصيد الموازنة العامة للدولة الجزائر (1995 _ 2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات	النفقات الكلية	رصيد الموازنة
1995	586,500	734,876	-148,376
1996	749,200	848,600	-99,400
1997	881,500	946,217	-64,717
1998	882,000	1022,697	-140,697
1999	937,100	1098,577	-161,477
2000	1190,750	1176,095	14,655
2001	1403,440	1452,360	-48,920
2002	1500,250	1602,344	-102,094
2003	1475,440	1811,110	-335,670
2004	1528,000	1920,000	-392,000
2005	1629,760	2302,983	-673,223
2006	1683,294	3555,428	-1872,134
2007	1831,288	3946,749	-2115,461
2008	2763,000	4882,191	-2119,191

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2009	3178,700	5474,575	-2295,875
2010	2923,400	6468,861	-3545,461
2011	3198,400	8272,562	-5074,162
2012	3469,080	7745,527	-4276,447
2013	3820,000	6879,821	-3059,821
2014	4218,180	7656,167	-3437,987
2015	4952,700	8753,727	-3801,027
2016	4747,430	7984,180	-3236,750
2017	5635,514	6883,216	-1247,702

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية

الشكل (III-1) منحني بياني يمثل تطور رصيد الموازنة العامة لدولة الجزائر (1995 _ 2017) مليار دج



من خلال الشكل البياني يتضح لنا خلال 1995 و 1999 كان هناك تذبذب وتضارب في رصيد الموازنة ليحقق فائضا ملحوظا ومعتبرا سنة 2000 وهذا ببرامج الإصلاح التي تبنتها الجزائر والمخططات التنموية التي اعتمدها إلا أنه بعد سنة 2001 أصبح يأخذ مسار الانخفاض والتراجع ليصل سنة 2011 إلى (-5074,162) مليار دينار جزائري مما أدى إلى عجز ظاهر في رصيد الموازنة والسبب يعود إلى هبوط أسعار البترول، ليبدأ بعد سنة 2012 بإنخفاض هذا العجز ليصل إلى (-3059,821) مليار دينار جزائري سنة 2013، لنلاحظ مرة أخرى أن هناك زيادة في عجز رصيد الموازنة سنة 2015 ليصل إلى (-3801,027)، إلا أنه نجد في السنوات الأخيرة انخفاض عجز رصيد الموازنة بشكل ملحوظ ليصل إلى (-1247,702) سنة 2017.

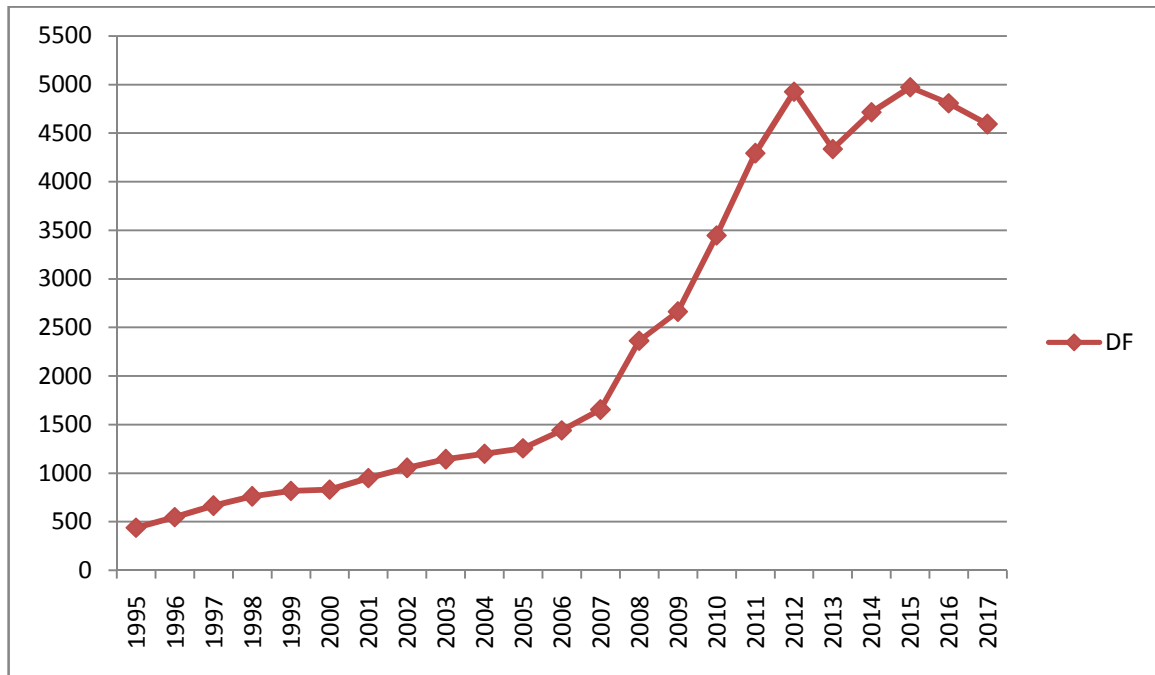
المطلب الثاني: دراسة تطور نفقات التسيير

الجدول رقم (2-III) يمثل تطور نفقات التسيير للدولة الجزائر (1995 _ 2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	السنوات	نفقات التسيير
1995	437,976	2007	1652,698
1996	547,000	2008	2363,188
1997	664,717	2009	2661,258
1998	760,322	2010	3446,000
1999	817,693	2011	4291,181
2000	830,085	2012	4925,110
2001	948,760	2013	4335,614
2002	1053,366	2014	4714,452
2003	1141,686	2015	4972,278
2004	1200,000	2016	4807,332
2005	1255,273	2017	4591,842
2006	1439,549		

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية

الشكل رقم (2-III) منحنى بياني يمثل نفقات التسيير خلال السنوات (1995 _ 2017) مليار دج



عرفت نفقات التسيير تطورا هاما خلال الفترة 1995-2012 حيث أخذت منحى تصاعديا تزايد من 437,976 مليار دينار إلى 4925,110 مليار دينار أن الحجم المطلق للنفقات التسيير تضاعف، كما نلاحظ انه بالرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية، وتبعاتها على حجم الإيرادات العمومية ابتداء من سنة 2008 أبتت السلطات العامة على الموقف المالي التوسعي وخصوصا ما يتعلق بنفقات التسيير و يفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو الاقتصادي و التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية مستعينة بالتغطية المالية لنفقات التسيير من خلال الوفرة الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000 لسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجية منذ عام 2004. لنلاحظ سنة 2013 انخفاض في نفقات التسيير إلى 4335,614 مليار دينار جزائري، ليبدأ بالتصاعد سنة 2015 إلى 4972,278 مليار دينار جزائري لنلاحظ انخفاض متذبذب ليصل سنة 2017 إلى 4591,842 مليار دينار جزائري. وهو ما سمح للسلطات الحفاظ على مستويات إنفاق مرتفعة نسبيا.

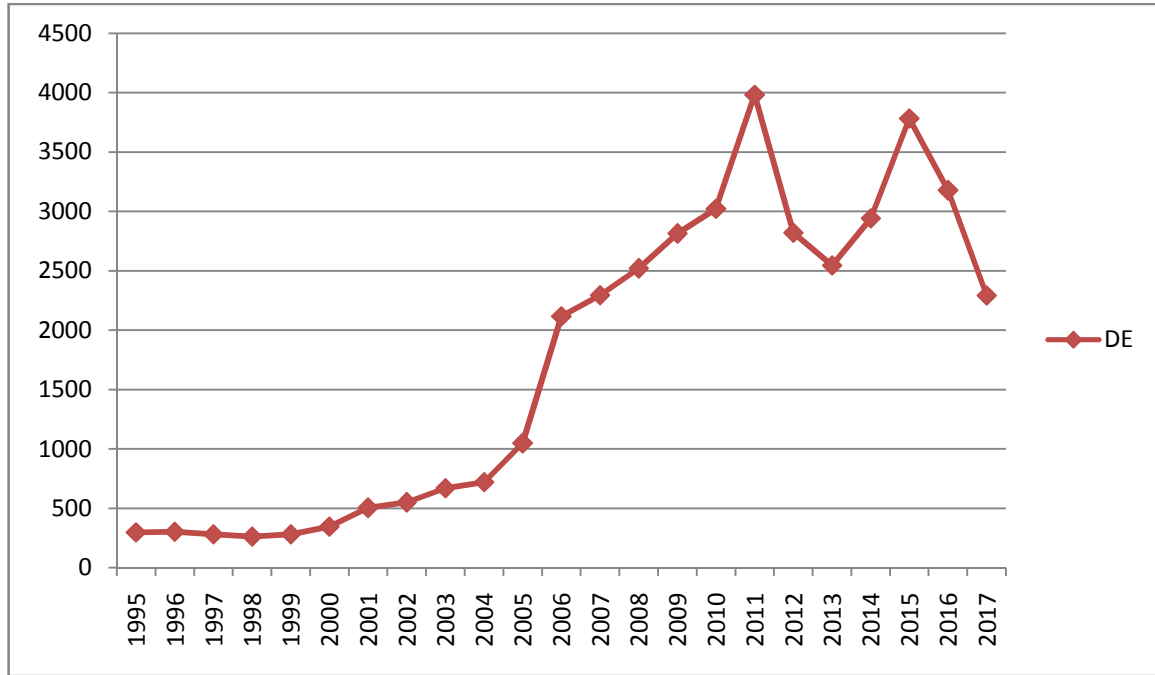
المطلب الثالث: دراسة تطور نفقات التجهيز

الجدول رقم (III-3) يمثل تطور نفقات التجهيز للدولة الجزائر (1995 _ 2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز	السنوات	نفقات التجهيز
1995	296,900	2007	2294,050
1996	301,600	2008	2519,003
1997	281,500	2009	2813,317
1998	262,375	2010	3022,861
1999	280,884	2011	3981,381
2000	346,010	2012	2820,417
2001	503,600	2013	2544,207
2002	548,978	2014	2941,714
2003	669,424	2015	3781,449
2004	720,000	2016	3176,848
2005	1047,710	2017	2291,374
2006	2115,879		

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية

الشكل رقم (3-III) منحني بياني يمثل نفقات التجهيز خلال السنوات (1995_ 2017) مليار دج



لقد عرفت نفقات التجهيز تطورا هاما خلال الفترة 1995-2011 حيث أخذت منحى تصاعديا تزايد من 296,900 مليار دينار سنة 1995 إلى 3981,381 مليار دينار سنة 2011 والتي بلغت فيها الذروة وهذا بسبب التحفيزات التي قدمتها الدولة للمستثمر الأجنبي، كما نلاحظ أنه كان هناك انخفاض متذبذب خلال سنوات 2012، 2013 و2014 لتبدأ بالصعود سنة 2015 لتصل إلى 3781,449 مليار دولار، وخلال السنوات الأخيرة كان انخفاض نفقات التجهيز ملحوظا ليصل 2291,374 مليار دينار جزائري سنة 2017.

المبحث الثاني: قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على رصيد الموازنة العامة للدولة

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الموازنة العامة كما أشرنا سابقاً تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية منها: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وعلى هذا سيتم صياغة النموذج القياسي الخاص برصيد الموازنة العامة وتقديره.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأكثر تعقيداً، وذلك ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشمل عليها هذا النموذج أو التي يجب استبعادها منه وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالآتي:

المتغير التابع: يتمثل في رصيد الموازنة العامة ويرمز له بالرمز **SB**

المتغيرات المستقلة وتمثل في:

نفقات التسيير ويرمز له بـ **DF**

نفقات التجهيز ويرمز له بـ **DE**

الشكل الرياضي للنموذج: بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$SB = f(DF, DE)$$

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص برصيد الموازنة العامة والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالآتي:

$$SB_t = \beta_0 + \beta_1 DF + \beta_2 DE + ut$$

حيث:

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: تمثل معاملات النموذج

μ : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على رصيد الموازنة العامة والتي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن الظاهرة نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO والتي تعطي مقدرات خطية غير متحيزة. و بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في رصيد الموازنة العامة وبعض متغيرات الاقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي Eviews 8 تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج انطلاقاً من الملحق رقم (1)

جدول رقم (4-III) نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 20:58
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	463.8823	176.5641	2.627275	0.0161
DF	-0.124893	0.134948	-0.925493	0.3657
DE	-1.066108	0.179386	-5.943110	0.0000
R-squared	0.919480	Mean dependent var		-1662.345
Adjusted R-squared	0.911428	S.D. dependent var		1641.333
S.E. of regression	488.4792	Akaike info criterion		15.34158
Sum squared resid	4772238.	Schwarz criterion		15.48969
Log likelihood	-173.4282	Hannan-Quinn criter.		15.37883
F-statistic	114.1921	Durbin-Watson stat		0.730697
Prob(F-statistic)	0.000000			

وفقاً للجدول رقم (4-III) كانت نتائج التقدير للنموذج الخطي رصيد الموازنة العامة كما يلي:

$$SB = 463.882317971 - 0.124893092654*DF - 1.06610810558*DE$$

$$(2.627) \quad (-0.925) \quad (-5.943)$$

$$R^2=0.91 \quad \bar{R}^2=0.91 \quad DW=0.7306$$

$$SCR= 488.479 \quad N=23 \quad F=114.192 \quad prob=0,0000$$

علماً أن :

R^2 : يمثل معامل التحديد

\bar{R}^2 : يمثل معامل التحديد المصحح

F: إحصائية فيشر

DW: إحصائية ديربين واتسون

SCR: مجموع مربعات الأخطاء

N: عدد المشاهدات

Prob: احتمال الخطأ

القيم بين (.): قيم ستودنت

المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص برصيد الموازنة العامة في الجزائر، لابد بإجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية، ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك اختيار أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية الاقتصادية.

أ: الدراسة الإحصائية

1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يستخدم اختبار فيشر Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = B_1 = B_2 = 0 \\ H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني أن النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أن النموذج له معنوية كلية.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم $(F_{cal} = 114.192)$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% $f_{n-k-1}^k = f_{23-2-1}^2 = 3.422$

بما أن $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

2- اختبار معنوية المعالم: اختبار ستودنت (Test Student)

ليكن اختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0; B_i = 0 \\ H_1; B_i \neq 0 \end{cases} \quad i=0,1,2$$

هذا الاختبار يمكننا من فحص مدلوليه المقدرات. حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (رصيد الموازنة العامة) ويعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة $|T_c|$ المستخرجة ببرنامج (EViews8)

$$\text{والقيمة الجدولة المقروءة } T_{N-K-1}^{\alpha/2}$$

ستيودنت مع درجة حرية $(n-k-1)$ حيث n تمثل عدد المشاهدات $= 23$ و k تمثل عدداً لمتغيرات المفسرة $= 2$

$$\text{- إذا كان } |T_c| > T_{N-K-1}^{\alpha/2} \text{ نرفض فرضية } H_0$$

β_i معنوي يختلف عن الصفر عند درجة المعنوية $5=\alpha$

والجدول التالي يلخص اختباراً معنوياً المعالم.

الجدول رقم (5-III): اختبار معنوية المعالم

المعالم	المدلولية	$ T_c $	T_t	الملاحظة	القرار
B_0	0.0161	2.627	2.069	$T_t < T_c$	معنوي يفسر جيداً
B_1	0.3657	0.925	2.069	$T_t > T_c$	غير معنوي
B_2	0.0000	5.943	2.069	$T_t < T_c$	معنوي يفسر جيداً

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (4-III).

الثابت C اتخذ إشارة موجبة مما يدل على إنه توجد متغيرات مفسرة أخرى تآثر بالإيجاب على رصيد الموازنة العامة.

نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكل من نفقات التجهيز أكبر من القيمة الجدولية.

بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وكما أن قيمة مدلوليه المقدر لهذا المتغير والتي هي أقل من 0.05 (مستوى معنوية) تبين أن لهذا المتغير تأثير على رصيد الموازنة العامة وتفسره بصفة جيدة.

أما معلم نفقات التسيير فهو غير معنوي لأن $T_t > T_c$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ، ونرفض فرضية البديلة H_1 وكما بينته قيمة مدلوليه المقدرات حيث أن قيمة هذا المؤشر أكبر من 0.05 إذن فليس له تأثير على رصيد الموازنة العامة

ب:التفسير الاقتصادي

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 91,94$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 91.94 % من التغيرات التي تحدث على رصيد الموازنة العامة، مما يدل على أنه هناك ارتباط قوي بين رصيد الموازنة العامة والمتغيرات المفسرة أما الباقي والذي يمثل 8,06 % تمثله عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ .

إشارة معلمة نفقات التسيير (DF) سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين DF ورصيد الموازنة العامة (SB)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير DF بوحدة واحدة فإن رصيد الموازنة العامة تتغير بـ 0,925 وحدة مع ثبات معلمة نفقات التجهيز.

إشارة معلمة نفقات التجهيز (DE) سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين DE ورصيد الموازنة العامة (SB)، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه تغير DE بوحدة واحدة فإن رصيد الموازنة العامة تتغير بـ 5,943 وحدة مع ثبات معلمة نفقات التسيير.

من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن نفقات التجهيز المتغير الذي لديه معنوية إحصائية وبالتالي يقيس التغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة، أما باقي المتغيرات فهي ليست معنوية إحصائياً لكن ككل النموذج له معنوية إجمالية، وهذا ما يفسر على وجود مشكل التعدد الخطي.

✓ اختبار الكشف عن التعدد الخطي

هناك عدة اختبارات للكشف عن التعدد الخطي وسنعمد في هذه الدراسة على اختبار Ferrar-Glauber وفي البداية نبحت عن مصفوفة الارتباط الجزئي فيما بين المتغيرات.

جدول رقم (III-6): يبين الارتباط الزوجي بين المتغيرات

	DF	DE
DF	1	0.893618
DE	0.893618	1

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

ومن بين الاختبارات التي يعتمد عليها Ferrar-Glauber هو اختبار مربع كاي χ^2 ولتطبيق هذا الاختبار يتم إتباع الخطوات التالية:

- حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الجزئي بين المؤشرات المستقلة $|R|$.

-اختبار الفرضية التالية:

الفرضية:

$$H_0 : D = 1$$

$$H_1 : D < 1$$

H_0 : استقلالية ما بين المتغيرات المستقلة.

H_1 : يوجد ارتباط ما بين المتغيرات المستقلة.

- تعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي:

$$\chi^2 = - [n-1-\frac{1}{6} (2k+2)] \cdot \log |R|$$

n: تمثل عدد المشاهدات.

K: تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$\log |R|$: تمثل لوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة الارتباطات الجزئية.

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية ل χ^2 المحصل عليها من جدول القيمة الحرجة ل χ^2 عند درجة

الحرية $(k + 1) \frac{1}{2} k = v$ ومستوى معنوية α

باستعمال برنامج Excel تحصلنا على قيمة المحدد كما يلي:

$$|R|=0.2079$$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كما يلي :

$$\chi^2 \text{ cal} = -[23-1-\frac{1}{6} (4+2)] \cdot \log 0.2079 = 14.661$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 3 ومستوى المعنوية 5% فهي كما يلي:

$$\chi^2_{\text{tab}} = 7.815$$

بما أن : $\chi^2_{\text{tab}} < \chi^2_{\text{cal}}$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي يوجد ارتباط فما بين المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي.

✓ تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

من خلال الجدول رقم (III-6) نلاحظ انه يوجد ارتباط قوي بين نفقات التجهيز ورصيد الموازنة العامة وكذلك نفقات التسيير لها ارتباط قوي مع رصيد الموازنة إلا أن من الجدول (III-5) نجد نفقات التسيير مدلوليتها تساوي 0,36 أكبر من $\alpha = 0.05$ غير معنوية لذا يجب حذفه.

✓ تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

بعد إزالة المتغير المتسبب في مشكلة التعدد الخطي والمتمثل في نفقات التسيير يتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج 8 Eviews كالآتي:

ويصبح عندنا نموذج خطي بسيط

الجدول رقم (III-7) نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 22:31
Sample: 1995 2017
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	426.6156	171.3230	2.490125	0.0212
DE	-1.214467	0.080238	-15.13581	0.0000
R-squared	0.916031	Mean dependent var		-1662.345
Adjusted R-squared	0.912033	S.D. dependent var		1641.333
S.E. of regression	486.8078	Akaike info criterion		15.29656
Sum squared resid	4976618.	Schwarz criterion		15.39530
Log likelihood	-173.9104	Hannan-Quinn criter.		15.32139
F-statistic	229.0927	Durbin-Watson stat		0.765955
Prob(F-statistic)	0.000000			

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كما يلي :

$$SB = 426.615636819 - 1.21446658296 * DE$$

$$(2.490) \quad (-15.135)$$

$$R^2 = 0.9160$$

$$\overline{R^2} = 0.9120$$

$$DW = 0.7659$$

✓ الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر:

أ- الدراسة الإحصائية:

1- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار فيشر Fisher ، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: = B_0 = B_1 = 0 \\ H_1: \neq B_0 \neq B_1 \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني أن النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني أن النموذج له معنوية كلية.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم $F_{cal}=229.092$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% $f_{n-k-1}^k = f_{23-1-1}^1 = 4.279$

بما أن $F_{tab} < F_{cal}$ فاننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية.

2- اختبار معنوية المعالم: اختبار ستيودنت (Test Student)

ليكن اختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0; B_i = 0 \\ H_1; B_i \neq 0 \end{cases} \quad i=0,1,2$$

هذا الاختبار يمكننا من فحص مدلوليه المقدرات. حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع

(رصيد الموازنة العامة) و يعتمد على المقارنة بين القيمة المحسوبة $|T_c|$ المستخرجة ببرنامج (EIEWS8)

(والقيمة المجدولة المقروءة $T_{N-K-1}^{\alpha/2}$ لستيودنت مع درجة حرية $(n-k-1)$ حيث n تمثل عدد المشاهدات $23=k$ و $1=$ عدد متغيرات المفسرة=

- إذا كان $|T_c| > T_{N-K-1}^{\alpha/2}$ نرفض فرضية H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة

β_i معنوي يختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$

والجدول التالي يلخص اختبار معنوية المعالم.

الجدول رقم (8-III): اختبار معنوية المعالم

المعالم	المدلولية	$ T_C $	T_t	الملاحظة	القرار
B_0	0.0212	2.490	2.069	$T_t < T_C$	معنوي
B_1	0.0000	15.135	2.069	$T_t < T_C$	معنوي يفسر جيدا

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (7-III) بالاعتماد على برنامج Eviews.

الثابت C اتخذ إشارة موجبة مما يدل على إنه توجد متغيرات مفسرة أخرى تؤثر بالإيجاب على رصيد الموازنة العامة.

نلاحظ أن القيمة المحسوبة للنفقات التجهيز أكبر من القيمة الجدولية، بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وكما أن قيمة مدلوليه المقدر لهذا المتغير والتي هي أقل من 0.05 (درجة المعنوية) تبين أن لهذا المتغير تأثير على رصيد الموازنة العامة وتفسره بصفة جيدة.

ب- التفسير الاقتصادي:

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 91.60\%$ وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 91.60% من التغيرات التي تحدث على رصيد الموازنة العامة، مما يدل على أنه هناك ارتباط قوي بين رصيد الموازنة العامة والمتغيرات المفسرة أما الباقي والذي يمثل 8.40% تمثله عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ μ .

إشارة معلمة نفقات التجهيز (DE) سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين DE ورصيد الموازنة العامة، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث انه إذا تغير DE بوحدة واحدة فإن رصيد الموازنة العامة تتغير بـ 15,135 وحدة.

من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن نفقات التجهيز لديها معنوية إحصائية وبالتالي تقيس التغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة.

1- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار ديرين واستون DW حيث تسمح هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1: تمثل الفرضية البديلة العدم وتنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ويفترض في هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي لقيم u يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$U_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل رقم (4-III): اختبار DW

ارتباط ذاتي موجب	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب
$\rho > 0$	$W=0.76$			$\rho < 0$

0	$dl = 1.17$	$du = 1.54$	$4-du = 2.46$	$4-dl = 2.83$	4
---	-------------	-------------	---------------	---------------	---

بما أن $DW=0.76$ وقعت في منطقة عدم القبول هذا يدل على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

- تصحيح الاختبار الذاتي للأخطاء بإضافة $AR(1)$:

الجدول (9-III) تقدير النموذج:

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 02:17
Sample (adjusted): 1996 2017
Included observations: 22 after adjustments
Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	550.9417	426.4623	1.291888	0.2119
DE	-1.212830	0.154955	-7.826971	0.0000
AR(1)	0.662035	0.218254	3.033328	0.0068

R-squared	0.941789	Mean dependent var	-1731.162
Adjusted R-squared	0.935662	S.D. dependent var	1645.645
S.E. of regression	417.4174	Akaike info criterion	15.03217
Sum squared resid	3310508.	Schwarz criterion	15.18095
Log likelihood	-162.3539	Hannan-Quinn criter.	15.06722
F-statistic	153.7002	Durbin-Watson stat	1.605368
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots .66

الشكل رقم (III-4): اختبار DW

ارتباط ذاتي موجب $\rho > 0$	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $W=1.60$	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب $\rho < 0$
--------------------------------	----------------	--	----------------	--------------------------------

0	dl = 1.24	du = 1.43	4-du= 2.57	4-dl=2.76	4
---	-----------	-----------	------------	-----------	---

بما أن $DW=1.60$ وقعت في منطقة القبول فإنه يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

2- اختبار فرضية تباين تجانس الأخطاء:

سيتم اعتماد اختبار وايت WHITE للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء والذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 والمتغيرات المستقلة.

ونقوم باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \delta^2_{\mu_t} = \delta^2_{\mu_t} & \text{تجانس تباين الأخطاء} \\ H_1: \delta^2_{\mu_t} \neq \delta^2_{\mu_t} & \text{عدم تجانس تباين الأخطاء} \end{cases}$$

انطلاقاً من الجدول رقم (III-9) وباستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية:

جدول رقم (III-10) يوضح اختبار وايت WHITE

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.087334	Prob. F(5,16)	0.4046
Obs*R-squared	5.579540	Prob. Chi-Square(5)	0.3493
Scaled explained SS	6.165100	Prob. Chi-Square(5)	0.2905

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/26/18 Time: 02:27

Sample: 1996 2017

Included observations: 22

Collinear test regressors dropped from specification

بما أن prob(LM) هي 0,4046 أي أكبر من 0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي لا مشكل لعدم تجانس تباين الأخطاء.

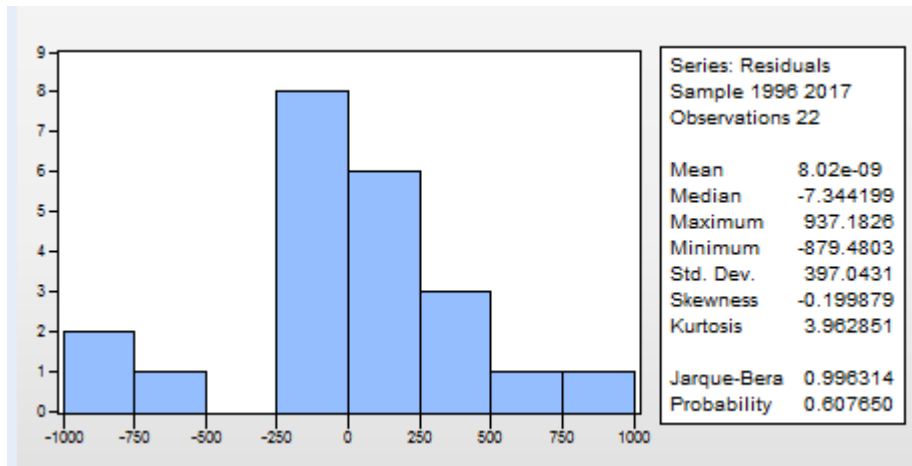
3- فرضية اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الفرضية:

H_0 : الأخطاء تتبع توزيع طبيعي

H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي

الشكل رقم (III-5) : توضيح اختبار Jarque-Bera لتوزيع الأخطاء العشوائية



Probalité Jarque-Bera : $0.60 > 0.05$

من الشكل (III-6) نلاحظ أن $Prob(J-B)$ يساوي 0,60 أي هذه القيمة أكبر من 0,05 وعليه نقبل H_0

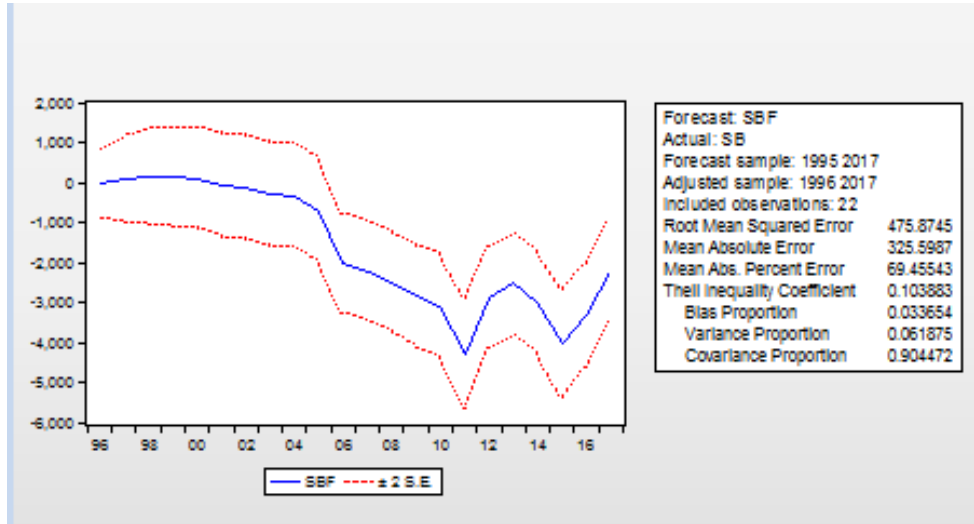
ونرفض H_1 .

الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

4- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لاختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لتايل Theil كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (III-6) توضيح معامل تايل



من خلال الشكل (III-7) نلاحظ أن معيار معامل تايل يساوي 0.10 أي يؤول إلى الصفر وبالتالي النموذج له قدرة على التنبؤ.

5- قياس مدى استقرار تقدير النموذج:

لقياس مدى استقرار تقدير النموذج من خلال الاعتماد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (III-7): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواق

Date: 05/26/18 Time: 02:36

Sample: 1995 2017

Included observations: 22

Q-statistic probabilities adjusted for

1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.064	0.064	0.1034	
		2 0.262	0.259	1.9110	0.167
		3 -0.385	-0.445	6.0207	0.049
		4 0.009	0.037	6.0233	0.110
		5 -0.373	-0.209	10.356	0.035
		6 -0.121	-0.296	10.838	0.055
		7 -0.174	0.041	11.908	0.064
		8 0.120	-0.019	12.447	0.087
		9 0.094	-0.027	12.807	0.119
		10 -0.071	-0.336	13.029	0.161
		11 -0.011	-0.069	13.035	0.222
		12 0.042	0.141	13.130	0.285

ومن خلال الشكل الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواق النموذج المقدر للميزانية العامة أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى نمذجة رصيد الموازنة العامة لدولة الجزائر خلال فترة 1995_ 2017 وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الكمية ومبادئ الاقتصاد القياسي بغية الوصول إلى أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير على رصيد الموازنة العامة للدولة، حيث قمنا بتحديد المتغيرات التي لها علاقة بالنموذج القياسي وجمع البيانات المستعملة في الدراسة القياسية، والتي تحصلنا عليها من مراجع عديدة، وبعد ذلك تم بناء وتقدير النموذج القياسي، باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات المقترحة ثم التنبؤ بالنموذج المقدر.

ومن خلال دراستنا القياسية لرصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال فترة 1995_ 2017 وبتابع الخطوات المذكورة أعلاه، استنتجنا أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بشكل كبير ومباشر بنفقات التجهيز.

خاتمة

الخاتمة العامة:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة تعاضم دور الدولة وتوسع سلطتها زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

ومن منطلق أن الإنفاق العام هو تحقق النفقات العامة للأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة أي ترشيد النفقات العامة، ويعلب ترشيد النفقات العمومية دورا هاما في الموازنة العامة للدولة.

حيث يمكن القول أن لمعالجة عجز الموازنة العامة بطريقة فعالة، ينبغي الأخذ بمفهوم ترشيد النفقات العامة بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري. وفي هذا الإطار اندرج موضوع عملنا، إذ حاولنا من خلاله أن نجيب على تساؤل محوري يدور حول بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على رصيد الموازنة العامة لدولة الجزائر خلال فترة (1995_2017).

فمن خلال الجانب النظري حاولنا تقديم عموميات حول النفقات العامة وسبل ترشيدها وكذلك ماهية الموازنة العامة وكيفية إعدادها وتنفيذها وتبويب النفقات فيها. أما الجانب التطبيقي تمثل في الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وهي دراسة قياسية اقتصادية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على رصيد الموازنة العامة للدولة، المشتملة على نموذج الانحدار المتعدد والتي من خلالها توصلنا إلى نتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي كانت مبدئنا في بناء النموذج الكلي، لقد تم تقدير النموذج الأمثل بعد القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية لعدة متغيرات تفسيرية، حيث تمّ قبول النموذج الأمثل ورفض النموذج الذي يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

ومن أهم المتغيرات المفسرة التي كانت أكثر تأثيرا في رصيد الموازنة العامة من خلال النموذج الأمثل هي:

يتأثر رصيد الموازنة العامة بنفقات التجهيز، والتي لاحظنا أن لها تأثير كبير على المتغير التابع، بينما لم يتأثر رصيد الموازنة بنفقات التسيير، ويمكن إرجاع ذلك لعدم وجود علاقة واضحة تربط الموازنة العامة مع نفقات التسيير في الجزائر، وبالتالي لا يؤثر هذا المتغير المستقل على المتغير التابع والمتمثل في رصيد الموازنة.

اختبار الفرضيات:

تمكننا من خلال الفرضية الأولى إثبات صحتها من خلال دراستنا للفصل الأول والثاني، حيث تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وهي تعتبر بمثابة المكانة الأولى في الموازنة العامة، وعليه فإن الموازنة العامة هي أداة تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه النشاط العام في المجتمع وهي بذلك تطبق سياستها المالية.

والفرضية الثانية والتي يمكن من إثبات صحتها كذلك تبعا للفصل الأول والثالث، وذلك أن ترشيد الإنفاق العام هو السبيل الأساسي للحد من ظاهرة عجز الموازنة العامة، وذلك عن طريق التخصيص الأمثل للموارد ورفع كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير.

أما في الفرضية الثالثة والتي يمكن إثبات صحتها تبعا للفصل الثاني حيث تعتمد الجزائر في موازنتها العامة وفي جانب النفقات العامة على التصنيف حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وذلك للترقية بين النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، ويتم تقسيم النفقات العامة على أساس إداري وموضوعي، من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

التوصيات:

- حتى تحقق المالية العامة الأهداف المراد الوصول إليها لابد من استخدام نماذج علمية متطورة وسليمة للوصول إلى الأسباب التي أدت دون تحقيق الأهداف.

- ضرورة وجود رقابة مالية تعمل على تعزيز المساءلة والشفافية، وبالتالي تصبح إمكانية التستر على الفساد أمر صعبا، كما أنها تساعد المجتمع على التعامل مع مصالح الفساد تقليص من نفقات التسيير وتدعيم نفقات التجهيز باعتبارها مصدر لزيادة الثروة.

- كما أعتقد في نظري أن ترشيد النفقات العامة تعني تجنب الاعتماد الكلي على الجباية البترولية وإحلال محلها الجباية العادية.

- تنوع الهيكل الإنتاجي الذي يزيد من تنافسية السلع المحلية بالتالي رفع الصادرات واستقطاب العملة الصعبة الذي يخلق فائض في رصيد الموازنة العامة للدولة.

- تفعيل دور الجمارك لتسهيل التعاملات التجارية بغية الرفع من العائدات التي تؤثر إيجابيا في رصيد الموازنة العامة للدولة.

- الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لخلق طبقة تتمتع بالكفاءة العالية والخبرة الإدارية والقدرة على رسم السياسات والخطط والبرامج المناسبة لتحسين الإنتاجية والقيام بالمزيد من الدراسات العلمية للوصول إلى الصورة التي يمكن من خلالها تقليص الخسائر الناجمة عن تذبذب أسعار النفط.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية.

- تحديث إدارة الموازنة العامة قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية.

- الخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة.
- تفادي الوقوع في سلبيات سياسة التعديل الهيكلي المنتهج، والتي تتطلب دراسة إقتصادية معمقة للظروف الداخلية للدولة، واستغلال المساعدات المقدمة من الهيئات المالية الدولية دون ضغوطات خارجية.
- وفي الأخير نظرا لأهمية هذا الموضوع يبقى المجال مفتوحا للبحث و الدراسة.



**قائمة
المصادر
والمراجع**

المراجع:

باللغة العربية:

المؤلفات:

- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان. أحمد جامع، "علم المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، ج1، 1975.
- بن داود إبراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
- حامد عبد المجيد دراز - سميرة إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، الإسكندرية، 2000.
- حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد أبو دوح، "مبادئ المالية العامة"، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007.
- حسن عوضة، "المالية العامة: دراسة مقارنة في الموازنة - النفقات - الواردات العامة"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1978.
- حسين مصطفى، المالية العامة" ديوان المطبوعات الجامعية، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978.
- حمدي أحمد العناني، "اقتصاديات المالية واقتصاد السوق"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005.
- خبابة عبد الله، "أساسيات في اقتصاديات المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.
- رفعت المحجوب، "المالية العامة" دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- رياض الشيخ، "المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية"، دار النهضة العربية، مصر، 1956.
- سعيد عبد العزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- السعيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
- سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة" دار الدجلة، الأردن، ط1، 2011.
- سليمان اللوزي- فيصل مراد، "إدارة الموازنة العامة" بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، 1998.
- سوزي عدل ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- السيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
- صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، ط 4، 1992.
- طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- عادل أحمد حشيش - مصطفى رشدي شيخة، "مقدمة في الاقتصاد العام للمالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

- عادل أحمد حشيش، "أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- عادل حشيش، مصطفى رشدي، "مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
- عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- عبد الحميد محمد القاضي، "مبادئ المالية العامة: دراسة في الاقتصاد العام"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1974.
- عبد الغفور إبراهيم، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، دار زهران للنشر، الأردن، د ط، 2009.
- عبد الكريم بركات، -حامد عبد المجيد دراز، "علم المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971.
- عبد المطلب عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1972.
- عبد الهادي النجار، "اقتصاديات النشاط الحكومي"، مطبوعات جامعة الكويت، 1982.
- علي العربي - د. عبد المعطي عساف، "إدارة المالية العامة"، بدون مكان نشر، بدون سنة نشر.
- فوزت فرحات، "المالية العامة، الاقتصاد المالي (دراسة التشريع المالي اللبناني) مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
- لعمارة جمال، "أساسيات الموازنة العامة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2007.
- مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- مجدي محمود شهاب، "الإقتصاد المالي"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 1999.
- محمد الصغير بعلي، -يسرى أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد حسين الوادي- زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- محمد سعيد فرهود، "مبادئ المالية العامة"، ج1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1978-1979.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
- محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- المرسي السيد حجازي، "مبادئ الإقتصاد العام، الدار الجامعية"، 84 شارع زكريا غنيم للنشر، بيروت، د ط، 2009.
- مصطفى الفار، "الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
- مصطفى حسن سلمان، "المالية العامة" دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990.
- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، تخطيط المال العام، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- يونس البطريق، المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

المقالات:

- زياد دماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور إسلامي، مجلة الإسلام آسيا، ع 02، الجامعة العالمية، ماليزيا 2011.

الرسائل العلمية:

- بصديق محمد، النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- بطاهر جمال الدين، "مراقبة تنفيذ النفقات العامة في الجزائر" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

- خلفي نوال، ترشيد النفقات العامة، ودوره في علاج عجز الموازنة، العامة: دراسة تحليلية، مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المدية، 2012-2013.

- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.

- شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2011-2012.

النصوص القانونية و المراسيم:

- المادة 30 من قانون 17-84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية.

- المواد 27، 29، 28 من قانون 17-84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية.

- المادة 22 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1408، الموافق لـ 1984/7/7، والتعلق بقوانين المالية.

باللغة الفرنسية:

¹ Delbz louis, élément de finance publique, pedone paris, 1955.

الملخص:

تعتبر النفقات العمومية الأساس الذي تقوم عليه أية دولة ونظرا لأهميتها أصبح ترشيدها يحتل أهمية بالغة في التشريع المالي الحديث، وعليه فإن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف والبحث عن الآليات والسبل التي تمكن من ترشيد النفقات العمومية في ظل الموازنة العامة للدولة تحت نظام الرقابة المالية المعمول به في الجزائر.

وقد أظهرت النتائج الدراسة أنه رغم أهمية ترشيد النفقات العمومية إلا أن دورها لم يرق بعد بلوغ هذا المستوى من التصور والشفافية التي تسعى إلى تحقيقها في تسيير الأموال العمومية، كما أنه أهم أسباب فشل ترشيد النفقات العمومية العمومية هو مراقبة شرعيتها وإهمال أدائها في الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العمومية، ترشيد النفقات العمومية، الموازنة العامة، رصد الموازنة العامة

Résumé de l'étude:

Les dépenses publiques est considérée comme la base de tout pays et en raison de son importance est devenue rationalisée occupe extrêmement important dans la législation financière moderne, et par conséquent, cette étude visait à identifier et rechercher des mécanismes et des moyens permettant la rationalisation des dépenses publiques dans le cadre du budget général de l'Etat dans le cadre du système de contrôle financier applicable Algérie.

Les résultats de l'étude a montré que, en dépit de l'importance de la rationalisation des dépenses publiques, mais son rôle n'a pas encore atteint ce niveau de la perception et de la transparence, qui cherche à atteindre dans la gestion des fonds publics montants, et que les raisons les plus importantes de l'échec de la rationalisation des dépenses grand public est de surveiller la légitimité et la négligence de ses performances dans le budget général.

Mots clés:

Dépenses publiques, rationalisation des dépenses publiques, budget général, solde du budget général